



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: / 2017

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

أهمية استخدام طريقة القرض التتقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إشراف الأستاذة:

كنيدة زليخة

إعداد الطالبة:

فصيح نهلة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله	ضيف روفية
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله	داودي حمزة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله	كنيدة زليخة

السنة الجامعية: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المخلص:

في ضوء مختلف الظروف التي تعمل فيها البنوك التجارية ، والإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها واستخدامها للأساليب الكلاسيكية في التنبؤ وتقدير المخاطر المرتبطة بالقروض كالتحليل المالي، فقد حتم عليها اللجوء إلى الأساليب الحديثة لمواجهة التغيرات الحاصلة خاصة وأن البنوك العالمية تستخدم هذه الطرق الاحصائية الجديدة والتي تساعد على اتخاذ القرار الائتماني المناسب وبالتالي تجنب المخاطر الائتمانية الممكن وقوعها.

ومن خلال هذه الدراسة تم تطبيق إحدى الطرق الحديثة والمتمثلة في طريقة القرض التنقيطي، وقد تم الاعتماد فيها على 16 متغيرة محاسبية (نسب مالية) و 07 متغيرات فوق المحاسبية.

وقد تضمنت هذه الدراسة جانبين:

الجانب النظري: تم التعرض فيه إلى المفاهيم النظرية للمخاطر الائتمانية وإدارتها وطرق تقديرها (طريقة القرض التنقيطي).

الجانب التطبيقي: تم فيه إسقاط المفاهيم النظرية على واقع أحد البنوك التجارية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة).

وقد توصلنا من خلالها إلى نتيجة مفادها أن طريقة القرض التنقيطي تعتبر طريقة فعالة وذو أهمية بالغة في تقدير المخاطر الائتمانية نظرا لكونها تساهم في منح نتائج دقيقة عن الوضع المالي للعميل وهو ما يؤدي إلى اتخاذ القرار السليم في منح أو عدم منح القروض.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، القرض التنقيطي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.



Abstract :

In light of the various circumstances in which commercial banks operate, limited possibilities and use of classical methods in predicting and assessing the risks associated with loans such as financial analysis, they have to resort to modern methods to cope with the changes taking place, especially as the international banks use these new statistical methods which help them to make a credit decision and thus avoid possible credit risk.

In this study, one of the most modern methods of applying the loan was applied. There were 16 variables of accounting (financial ratios) and 07 variables over accounting.

This study included two aspects :

Theoretical aspects: the theoretical concepts were exposed to credit risks, their management and methods of estimation.

The applied aspects: the theoretical concepts were dropped on the reality of one of the commercial banks (Agricultural and Rural Development Bank).

We have concluded that the trivial loan method is an effective method of assessing credit risks as it contributes to accurate results on the financial situation of the client, which leads to the right decision to grant or not grant loans.

Key words: credit risk, credit risk management, credit scoring, Bank of Agriculture and Rural Development Agency Mila.



الدعاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ } لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما تَسببت وعليها ما
اكتسبت، ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربّنا ولا
تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا، ربّنا ولا
تحمّلنا ما لا طاقة لنا به، وأعف عنا وأغفر لنا وارحمنا، أنت
مولانا فانصرنا على القوم الكافرين { }

صدق الله العظيم

الآية 286 من سورة البقرة



الشكر والعرفان

الحمد لله أولاً وآخراً، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أما بعد:

بعد شكر الله عز وجل ، أشكر جزيل الشكر الأستاذة الكريمة والطيبة التي قبلت الإشراف علي هذا العمل المتواضع، والتي لم تبخل علي بالنصائح والتوجيهات والإرشادات الأستاذة كنيذة زليخة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل أساتذة المركز الجامعي ميلة وخاصة أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالأخص الأستاذة خندق التي ساهمت معي في إتمام هذا العمل المتواضع. وأشكر أيضا عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة وخاصة بلمعلم ناديّة التي سهلت عليّ العمل الميداني وأزالته كل الصعوبات التي واجهتني، كما لا يفوتني أن أشكر العاملة مطط فوزية وعادل.

كما أتقدم بخالص التقدير والاحترام إلى أعضاء اللجنة الموقرة عل قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثراء جوانبها.

وشكراً.

الأهداء

إلى من رضا الله في رضاها وما توفيقني إلا بدعائها والجنة تحب أقدامها إلى والدتي
الحنونة أطل الله في عمرها وأحسن عملها وجزاها عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة.
إلى من زرع فينا حب الله وقوة الإرادة وعلمنا ما كنا نجمله وتعب علينا دون مقابل إلى
والدي أطل الله في عمره وحفظه لنا.

إلى أخي الحاسن وزوجته وأبنائه

إلى أختي شامية وزوجها وأبنائها وخاصة برعم حياتها صلاح الدين

إلى أخي سعدون وزوجته صونيا

إلى أختي منوبة وزوجها وكتكوتة حياتنا التي أضاءتها نورا وفرحا البرعمة جوان حفظها
الله لهما ولنا

إلى مفخرة حياتنا أخي عاشور

إلى أخواتي: شامة، نزيهة وياسمين

إلى صديقاتي اللاتي عشنا معا كل سنوات الدراسة حلوها ومرها ولم يفرقنا الزمن والتي
أدعوا الله أن نبقى دائما هكذا حتى بعد إنتهاء المشوار الدراسي كل من: مريم، نورة،
سمية، شامية، ولا أنسى ريم


كما لا أنسى أخي علاء الدين عواطي الذي رافقني في جميع مشوار الدراسة والذي

أعتز بمناذاته بأخي

إلى كل من نسيه قلبي لكن لن ينساه قلبي

إليك أنت الذي تقرأ مذكرتي

زهلة



فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
I	المخلص
III	الدعاء
IV	الشكر والعرفان
V	الإهداء
VI	فهرس المحتويات
XI	فهرس الأشكال
XII	فهرس الجداول
XIII	فهرس الملاحق
المقدمة [أ - و]	
الفصل الأول: ماهية المخاطر الائتمانية وإدارتها [01-23]	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مدخل حول المخاطر الائتمانية
02	المطلب الأول: تعريف الائتمان المصرفي وأسس ومعايير منحه
02	أولاً: تعريف الائتمان المصرفي
03	ثانياً: أسس منح الائتمان
04	ثالثاً: معايير منح الائتمان
08	المطلب الثاني: تعريف المخاطر الائتمانية وصورها
08	أولاً: تعريف المخاطر الائتمانية
08	ثانياً: صور المخاطر الائتمانية
10	المطلب الثالث: أسباب المخاطر الائتمانية ونتائجها
10	أولاً: أسباب المخاطر الائتمانية
11	ثانياً: نتائج المخاطر الائتمانية
12	المطلب الرابع: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

13	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر الائتمانية
13	المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية وخطواتها
13	أولاً: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية
14	ثانياً: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية
15	المطلب الثاني: وظائف ومهام إدارة المخاطر الائتمانية
16	أولاً: وظائف إدارة المخاطر الائتمانية
16	ثانياً: مهام إدارة المخاطر الائتمانية
17	المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية ومقوماتها
17	أولاً: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية
19	ثانياً: مقومات إدارة المخاطر الائتمانية
21	المطلب الرابع: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية
23	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: طرق تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية [24-48]	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: تقدير خطر القرض باستخدام الطريقة الكلاسيكية
25	المطلب الأول: التقدير باستخدام التحليل المالي
25	أولاً: تعريف التحليل المالي واستعمالاته والأطراف المستفيدة منه وأهدافه
29	ثانياً: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية
30	المطلب الثاني: التحليل بطريقة النسب المالية
30	أولاً: نسب السيولة
31	ثانياً: نسب الربحية
32	ثالثاً: نسب المديونية
33	رابعاً: نسب النشاط
34	خامساً: نسب السوق

35	سادسا: نسب كفاية رأس المال
36	المطلب الثالث: التحليل بطريقة التوازنات المالية (مؤشرات التوازن)
36	أولا: نسبة رأس المال العامل
37	ثانيا: نسبة الاحتياج لرأس المال العامل
37	ثالثا: نسبة الخزينة
37	المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي
38	أولا: نتائج التحليل الخارجي
38	ثانيا: نتائج التحليل الداخلي
39	المبحث الثاني: التقدير وفق طريقة القرض التنقيطي
39	المطلب الأول: تعريف طريقة القرض التنقيطي وأهدافها
39	أولا: تعريف طريقة القرض التنقيطي
40	ثانيا: أهداف طريقة القرض التنقيطي
40	المطلب الثاني: استعمالات طريقة القرض التنقيطي
40	أولا: حالة القروض الموجهة للأفراد
40	ثانيا: حالة القروض الموجهة للمنظمات
41	المطلب الثالث: بعض النماذج حول طريقة القرض التنقيطي
41	أولا: نموذج إلتمان 1968
41	ثانيا: نموذج كولنجس 1976
42	ثالثا: نموذج كونان وهولدر 1979
43	رابعا: نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا 1983
44	خامسا: نموذج 1955 AFDCC
44	المطلب الرابع: مراحل إعداد دالة القرض التنقيطي
44	أولا: إختيار العينة

45	ثانيا: إنتقاء المتغيرات
45	ثالثا: التحليل التمييزي
46	رابعا: تعيين نقطة التمييز
47	خامسا: قياس دقة النموذج
48	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: طريقة القرض التنقيطي وإدارة المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلا [72-49]	
49	تمهيد
50	المبحث الأول: السياسة الاقراضية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلا
50	المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
50	أولا: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
50	ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
52	ثالثا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
53	رابعا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
55	المطلب الثاني: إجراءات منح القرض ومتابعته من طرف البنك
55	أولا: الشروط الواجب توفرها في المقرض
56	ثانيا: معدلات الفائدة المطبقة
56	المطلب الثالث: كيفية منح القرض والضمانات المقدمة للحصول عليه
56	أولا: كيفية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
57	ثانيا: الضمانات المقدمة للحصول على القرض
59	المبحث الثاني: دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي
59	المطلب الأول: مكونات ملف طلب القرض
60	المطلب الثاني: دراسة ملف المؤسسة الطالبة للقرض
60	أولا: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض

60	ثانيا: دراسة ملف المؤسسة الطالبة للقرض
60	المطلب الثالث: تقييم ملفطلب القرض بطريقة القرض التنقيطي
72	خلاصة الفصل الثالث
الخاتمة [75-73]	
فهرس المراجع [81-76]	
فهرس الملاحق [94-82]	



فهرس الجداول
والأشكال والملحق

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسس منح الائتمان	04
02	معايير منح الائتمان	07
03	صور المخاطر الائتمانية	10
04	خطوات إدارة المخاطر الائتمانية	15
05	مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية	19
06	مقومات إدارة المخاطر الائتمانية	21
07	استعمالات التحليل المالي	27
08	تصنيف مناطق الحكم على المؤسسة	46
09	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
10	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة	55

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
61	متغيرات المؤسسة ونشاطها	01
62	متغيرات المؤسسة وإدارتها	02
64	نسب التوازن المالي	03
65	النسب الهيكلية	04
67	نسب النشاط والتسيير	05
69	نسب الربحية	06
70	جدول سلم القرض	07
70	تصنيف مخاطر القرض بطريقة القرض التقطيبي	08
71	تحديد النقطة النهائية للمؤسسة الطالبة للقرض	09

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول حسابات النتائج لسنة 2013،2014،2015	82
02	ميزانية الأصول لسنة 2013	84
03	ميزانية الأصول لسنة 2014	85
04	ميزانية الأصول لسنة 2015	86
05	ميزانية الخصوم لسنة 2013، 2014، 2015	87
06	نسب التحليل المالي	88
07	نسب النشاط والإدارة للمؤسسة	91
08	نسب المردودية والهيكلية	92
09	نسب النشاط والتسيير ونسب الربحية	93
10	جدول القرض التنقيطي	94

المقدمة

لقد وصلت الأعمال المصرفية في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد حيث يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات كفاءة، وتعتبر الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية والقروض هي الإستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية منح الائتمان للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها هذه البنوك، حيث تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع في داخل حدود الدولة إلى القيام بالدخول في مجال الاستثمار في جميع القطاعات وكذا تملكها الكثير من المشروعات الصناعية والخدماتية والتجارية، وهذا ما جعل المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع إرتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، ويعتبر حسن تقييم وتحليل ودراسة وإدارة مجمل هذه المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان إستمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

والطبيعة الخاصة بالنشاطات المصرفية المختلفة والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة تتعرض لعدة مخاطر تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق. لذلك فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي إدارة المخاطر وليس تجنبها. ومن أجل التحكم والتحوط من هذه المخاطر سعت البنوك التجارية إلىابتكار جملة من الأساليب والأدوات المالية التي تمنحها القدرة في تسيير وإدارة أنشطتها الائتمانية والاستثمارية ضمن مجال مخاطرة مسموح به، هذا ما جعلها تولي اهتماما كبيرا بهذا الجانب وتضع نظما وإجراءات تحوطية لإدارة مخاطرها.

وبما أن قرار منح الائتمان له آثار كثيرة على رأس مال البنك واحتياطياته فهو يعتبر عمل معقد حيث يقوم البنك بتحليل طبيعة المخاطر المتعرض لها، تقدير احتمالات تحققها، والاجتهاد في توقع المخاطر والصعوبات للإحتياط لها، وعليه ولجعل قرار منح الائتمان نموذجي يسمح بزيادة الربحية دون التضحية بمتطلبات الأمان، على البنك فضلا على إحترام القواعد والإجراءات الاحترازية وتحليل الوضعية المالية لطالب القرض، محاولة تطبيق الطرق الحديثة المساعدة على تصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض وذلك لاتخاذ القرار العقلاني والرشيد، ومن أهم هذه الطرق طريقة القرض التنقيطي.

أولاً: تحديد إشكالية الدراسة:

إن الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية يعود إلى أن عملية منح القرض تكون مرفقة دائماً بالمخاطر فلا وجود لقرض بدون خطر، جعل البنك يتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك وهذا من خلال عدة طرق منها الكلاسيكية (التحليل المالي) ومنها الحديثة (القرض التنقيطي) والتي تركز على مبدأ التصنيف الإحصائي للمؤسسات.

ويمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه على النحو التالي:

فيما تتمثل أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المخاطر الائتمانية؟ وكيف يتم إدارتها؟
- ما هي حدود تطبيق الطريقة الكلاسيكية المعتمدة على النسب المالية لتقدير خطر عدم تسديد القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
- هل تطبق الأساليب الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
- ماهي المتغيرات المستخدمة في بناء دالة القرض التنقيطي بما يمكن من تحديد أفضل لخطر القرض؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر المخاطر الائتمانية نتيجة لعدم قدرة العميل على سداد التزاماته في الوقت المتفق عليه، ويتم إدارتها وفق مجموعة من المبادئ والخطوات.
- تطبق الأساليب الحديثة لتقدير عدم تسديد القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومنها طريقة القرض التنقيطي.
- يتم بناء دالة القرض التنقيطي بالاعتماد على مجموعة من المعلومات والبيانات المالية المستخرجة من أرشيف البنك، والتي يتم على أساسها بناء عينة النموذج وعينة الاختبار.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحساس الذي تقوم به البنوك التجارية على مستوى الاقتصاد الوطني، والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة. ومعرفة المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاحه وازدهاره وتحقيق أهدافه.

ونظرا لأن المخاطر التي تتعرض لها النشاطات المصرفية كثيرة ومتنوعة ، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات حديثة كفيلة بتحديد مستوى المخاطرة والعمل على التحكم فيها والتخفيف منها وذلك بسبب عدم نجاعة الأساليب التقليدية (الكلاسيكية) وهو ما تم تناوله في دراستنا هذه.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- يمكن إيجاز الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة في النقاط التالية:
- معرفة المخاطر الائتمانية وأهم صورها وأسبابها.
 - التعريف بإدارة المخاطر الائتمانية والأساليب التي تعتمد عليها.
 - التعريف بطريقة التحليل المالي وأهم استعمالاته وحدوده.
 - تقديم الأساليب الحديثة في تقدير المخاطر الائتمانية وخاصة طريقة القرض التنقيطي.
 - معرفة كيفية بناء دالة القرض التنقيطي والمتغيرات التي تقوم عليها.

خامساً: دوافع اختيار الموضوع:

إن دوافع اختيار الموضوع تتجلى فيما يلي:

1. الدوافع الموضوعية:

- معرفة كيفية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.
- التعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.
- معرفة تطبيق البنوك التجارية للطرق الحديثة في تقييم المخاطر ومنها طريقة القرض التنقيطي.

2. الدوافع الذاتية:

- إضافة دراسة في هذا الموضوع لإثراء البحث العلمي والمكتبي.
- الاهتمام بالموضوع نظراً لاعتباره موضوع جديد.
- يعتبر الموضوع ضمن التخصص المدروس.

سادساً: منهج وأدوات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إعتدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي والذي قمنا فيه بوصف الظاهرة محل الدراسة من حيث المفاهيم والأنواع والأساليب وغيرها، أما المنهج التحليلي فقد قمنا بالإعتماد عليه في الجانب الميداني وذلك من خلال تطبيق مجموعة من النسب المالية إضافة إلى طريقة القرض التنقيطي التي تعتبر طريقة إحصائية تحليلية. أما بالنسبة لأداة الدراسة فقد إعتدنا على مختلف الوثائق والسجلات التي منحت لنا من قبل البنك محل الدراسة.

سابعاً: حدود الدراسة:

- الحدود المكانية للدراسة: تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله-.
- الحدود الزمانية للدراسة: تمت الدراسة في الفترة ما بين: 01 إلى 28 فيفري 2017.
- الحدود الموضوعية للدراسة: تناولت الدراسة نوع من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وهي المخاطر الائتمانية، إلى جانب تطبيق إحدى الطرق الحديثة المعتمدة في تقدير هذه المخاطر ممثلة في طريقة القرض التنقيطي.

ثامناً: الدراسات السابقة:

01: عبد العزيز شرابي ومهدي بلوطار: **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، العدد 02، قسنطينة، 2004، قام الباحثان بدراسة كيفية توقع خطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي حيث قاما باختيار عينة من المؤسسات قدرت ب 52 مؤسسة خلال الفترة 1996-2001 منها 42 مؤسسة سليمة و 10 مؤسسات عاجزة، واعتمدا على 16 نسبة مالية.

توصل من خلالها الباحثان إلى نتيجة مفادها أن ضرورة وجود تكامل بين كل من التحليل المالي والأساليب الاحصائية في توقع خطر القرض، وان الأساليب الاحصائية تهدف إلى تجنب القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده في مجال تشخيص خطر القرض ، حيث أن من بين هذه الأساليب طريقة السكورينغ والتي تتمثل مهمتها الأساسية في الكشف عن خطر القرض من خلال بناء نموذج يسمح بتحديد وضعية المقترض السليم والعاجز وذلك بإعطاء أهمية للحقائق والأرقام للتحليل الكمي.

02: صوار يوسف: **محاول توقع خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، تناول الباحث في هذه الدراسة تقدير خطر عدم تسديد القرض وفق مجموعة من الطرق الحديثة، حيث قام بتطبيق هذه الطرق على عدة مؤسسات قدرت ب 52 مؤسسة منها 42 مؤسسة سليمة و 10 مؤسسات عاجزة.

توصل الباحث من خلالها إلى نتيجة مفادها أنه رغم تزويد التحليل المالي البنك بمؤشرات كمية تساعده في اتخاذ القرار إلا أنه يعتبر غير كاف مما يحتم على البنوك التفكير في تطبيق طرق حديثة لمحاولة توقع خطر عدم تسديد القرض ومنها طريقة القرض التنقيطي وطريقة الشبكات العصبية الاصطناعية.

03: مزياني نور الدين وآخرون: **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض فيالبنوك**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ

القرارات الإدارية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، تناول فيها الباحث مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بمنح القروض البنكية ومختلف أنواعها، ثم قام بالتعريف بطريقة التقيط وطريقة بناء النموذج الذي تقوم عليه.

وتوصل الباحث من خلالها إلى نتيجة مفادها أن الدراسات المالية للقوائم المالية غير كافية لاتخاذ قرار الإقراض، لذا تعتبر طريقة التقيط من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرار على مستوى البنوك نظرا لكونها تعمل على تخفيض خسائر القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل لقرار الإقراض.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تتناول نوع معين من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهي المخاطر الائتمانية فقط وكيفية إدارتها لها، إلى جانب دراسة إحدى الأساليب الحديثة في تقدير وتقييم هذه المخاطر والمتمثلة في طريقة القرض التقيطي وهذا في سنة 2016/2017 .

تاسعا: صعوبات الدراسة:

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- عدم التعاون في منح المعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة من قبل البنك محل الدراسة.
- صعوبة الحصول على عينة من المؤسسات من أجل الجانب التطبيقي والتي تساهم في الوصول إلى الأهداف المرجوة.
- قلة الكتب والدراسات التي تتناول الموضوع.

عاشرا: تقسيمات الدراسة:

من أجل التعمق في هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، هذا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

✓ الجانب النظري: وفيه تناولنا فصلين:

1) الفصل الأول: وهو بعنوان: ماهية المخاطر الائتمانية وإدارتها، قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، الأول تناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان بصفة عامة، ثم المخاطر الائتمانية بصفة خاصة. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى إدارة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال مختلف المفاهيم، المهام والوظائف، المبادئ والمقومات، والأساليب.

2) الفصل الثاني: ويحمل عنوان: طرق تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية، وهو كذلك قمنا بتقسيمه إلى مبحثين: الأول تناولنا فيه التقدير وفق الطريقة الكلاسيكية، وذلك من خلال التطرق إلى التحليل المالي بصفة عامة، ثم التحليل بطريقة النسب المالية ونسب الموازنات المالية بصفة خاصة. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التقدير بطريقة القرض التقيطي وذلك

من خلال التعريف بهذه الطريقة وأهم أهدافها، ثم ذكر استعمالاتها، ومن ثم تناولنا نماذج حول هذه الطريقة، وأخيرا تطرقنا إلى كيفية بناء دالة هذه الطريقة.

✓ **الجانب التطبيقي:** تناولنا فيه فصل واحد بعنوان: **طريقة القرض التنقيطي وإدارة المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله**، وفيه قمنا بتطبيق ما جاء في الجاني النظري على البنك محل الدراسة، حيث قمنا فيه بالتعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم التطرق إلى السياسة الاقراضية في هذا البنك، وأخيرا دراسة ملف طلب قرض لمؤسسة ما بطريقة القرض التنقيطي.

الفصل الأول:

ماهية المخاطر

الأئتمانية وإدارتها

تمهيد:

يمثل الائتمان المصرفي جانبا مهما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك، ولما نجد مشروع في الحياة العملية يعتمد على موارده الذاتية فقط بل إن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك إلى تغذية رأس مالها العامل. وعملية منح الائتمان تجعل البنوك التجارية معرضة لعدة أنواع من المخاطر منها مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق..... ولكن أهمها المخاطر الائتمانية ، حيث أصبح من ضمن واجبات ومسؤوليات كل مدير في البنك التجاري أن يدرك طبيعة ومسببات هذه المخاطر والتي تنعكس على مكانته في السوق المالي، ثم وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة أو التغلب أو تخفيف تلك الآثار السلبية التي أصبحت تواجه معظم البنوك التجارية. ومن أجل التعمق أكثر في المخاطر الائتمانية وإدارتها قمنا بالتطرق إلى هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين وهما:

➤ **المبحث الأول:** مدخل حول المخاطر الائتمانية.

➤ **المبحث الثاني:** إدارة المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: مدخل حول المخاطر الائتمانية

يعد الائتمان المصرفي أكثر المجالات الاستثمارية جاذبية للبنوك نظرا لارتفاع العوائد المتولدة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، وبالتالي فهو يحقق للبنوك وبصورة أكثر فاعلية هدف الربحية، إلا أنه مقابل ذلك يكون السبب في تعرضها لمخاطر عدة، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث، حيث سنتطرق فيه إلى ماهية الائتمان ثم التعرف على مفهوم المخاطر الائتمانية وأهم أساسياتها.

المطلب الأول: تعريف الائتمان المصرفي وأسس ومعايير منحه

يعد الائتمان المصرفي عنصر حيوي في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يدفع بالبنوك بالاهتمام أكثر بالوظيفة الائتمانية.

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي

تعددت تعريفات الائتمان المصرفي وأخذت أشكالاً متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

يعرف الائتمان المصرفي بأنه: "هو تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على عدة أقساط في تواريخ محددة".¹

كما يعرف على أنه: "شكل من أشكال التمويل المقترضة قصيرة الأجل وتتحدد مساهمة هذا الائتمان بمقدار القروض التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك التجارية كالتزام قصير الأجل لا تزيد مدته عن سنة واحدة".²

كما يعرف على أنه: "هو مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات لتمويل عمليات رأس المال لفترة زمنية، مقابل تكلفة بسبب ذلك الاستخدام".³

التعريف الإجرائي: هو عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل عمولة أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه تسهيلات في صورة نقد لمواجهة العجز في السيولة، وتمكينه من مواصلة نشاطه، أو لأغراض استثمارية، مقابل الوعد بالوفاء به في تاريخ معين.

¹ إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص: 05.

² شقيري نوري موسى وآخرون: إدارة المخاطر، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص: 88.

³ أسامة محمود موسى: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، رسالة ماجستير، تخصص: المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 56.

ثانيا: أسس منح الائتمان:

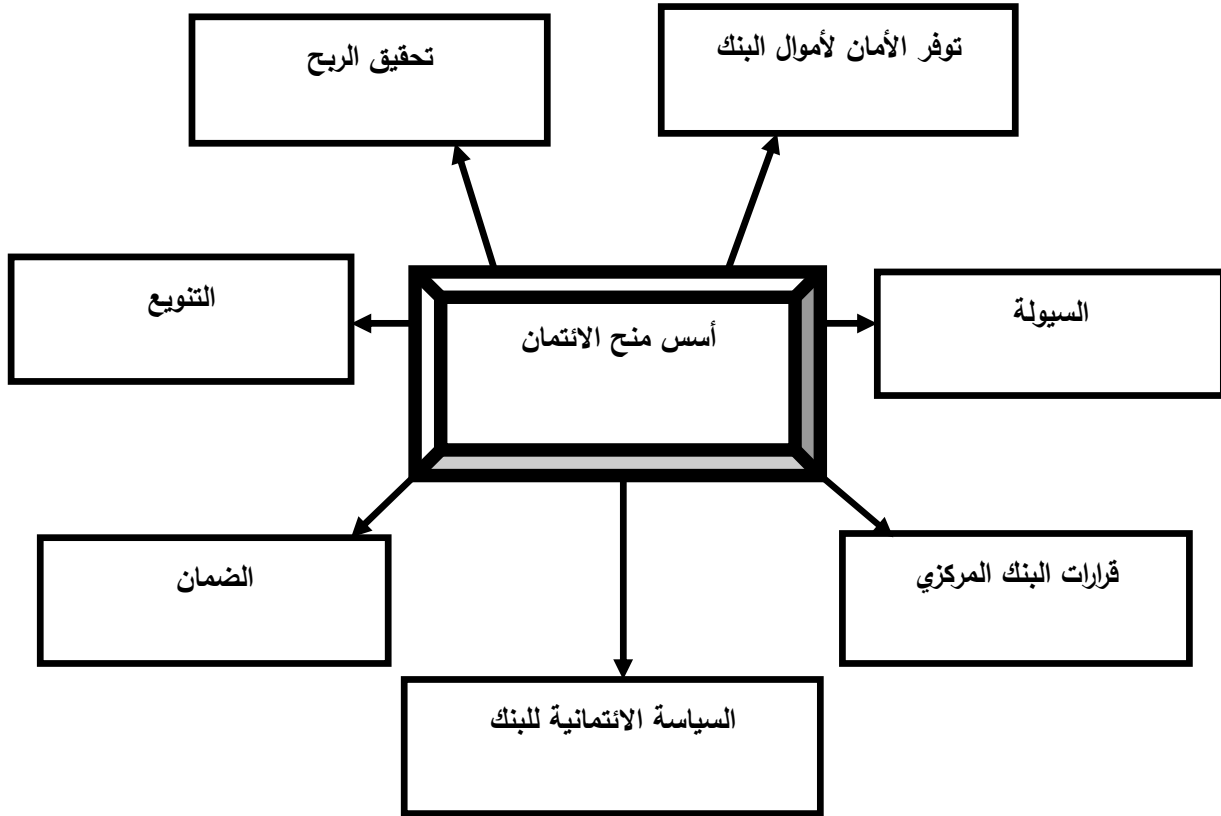
- يستند الائتمان المصرفي على مجموعة من القواعد والأسس المتعارف عليها وهي:¹
- 1: توفر الأمان لأموال البنك:** وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المؤسسة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
 - 2: تحقيق الربح:** المقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح إضافية.
 - 3: السيولة:** يعني إحتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة أي توفر قدر كافي من الأموال السائلة لدى البنك (النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي)، لمقابلة طلبات السحب دون تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة المواءمة بين السيولة والربحية.
 - 4: التنوع:** يقصد بالتنوع توزيع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة وعدم اقتصرها على قطاع أو نشاط واحد، أو تركيز القروض على منطقة جغرافية معينة، بالإضافة إلى عدم تركيزها على نوع معين من الضمانات لأن أية تقلبات طارئة في قيمتها سوف يؤثر سلبا على المركز المالي للبنك، ويهدف هذا التوزيع إلى التقليل من فرص تحقق هذه المخاطر في نفس الوقت وتوفير درجات أكبر من الأمان للبنك.
 - 5: الضمان:** يعتبر الضمان مكملا أساسيا لعنصري السيولة والأمان في قرار منح الائتمان، كما يعتبر خط دفاع أخير يطلبه البنك للتأمين على بعض أنواع القروض التي تتسم بمخاطر مرتفعة وحالات عدم تأكد عالية.
 - 6: قرارات البنك المركزي:** حيث يخضع البنك في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود الذي يتعين على ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذا نسب السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الإحتفاظ به.²

¹ زهير أحمد علي: دور سياسات منح الائتمان المصرفي في التقليل من المخاطر، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، المجلد 06، العدد 21:01 أوت 2016، ص: 10.

² حسين ذيب: فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص: 82.

7: **السياسة الائتمانية للبنك:** حيث يخضع البنك فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها ولآجالها الزمنية وشروطها. يمكن تلخيص هذه الأسس في الشكل التالي:

الشكل 01: أسس منح الائتمان



المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثاً: معايير منح الائتمان:

إن اتخاذ قرار خاطئ بمنح عميل أو شركة معينة تسهيلات ائتمانية سوف يؤدي إلى حدوث خسائر تعرض ضياع الأموال المقرضة، لذلك يجب توافر مجموعة من المعايير الأساسية أو المناهج التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه اتخاذ القرار الائتماني وتتمثل في:

1: **نموذج المعايير الائتمانية 5CS:** يعتبر هذا النموذج أبرز منظومة مصرفية ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان، وتتمثل هذه المعايير في: ¹

¹ عبد العزيز الدغيم وآخرون: التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006، ص ص: 05-06.

- أ. **الشخصية Character**: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له.
- ب. **القدرة Capacity**: وتعني قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات....وهو أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان.
- ج. **رأس المال Capital**: يعبر رأس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه.¹
- د. **الضمان Collateral**: هو مجموعة الأموال التي يضعها المقرض تحت تصرف البنك مقابل الحصول على قرض.
- هـ. **الظروف المحيطة Conditions**: يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة.
- 2: **نموذج المعايير الائتمانية 5PS**: تتمثل أهم معاييرها في ما يلي:²
- أ. **تقييم الأشخاص People**: يقصد بذلك أن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية.....الخ.
- ب. **تقييم الغرض من القرض أو التسهيلات Purpose**: أي التعرف على الهدف من الحصول على القرض والتسهيلات (الائتمان).
- ج. **تقييم قدرة العميل على السداد Payment**: أي دراسة احتمالات إمكانية العميل على سداد القرض وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد.
- د. **الحماية Protection**: أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل (من حيث النوع والقيمة).

¹ رحيم حسين، سليم حمود: استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني السادس بعنوان: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008، ص: 08.

² محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب، الأدوات، والاستخدامات العملية)، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص ص:367-368.

هـ. **التوقعات Prespective**: وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض.

3: **نموذج المعايير الائتمانية PRISM**: يعتبر من أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، وتتمثل معاييرها في:¹

أ. **التصور Perspective**: يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان، ويتضمن:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل.

ب. **القدرة على السداد Repayment**: هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها، وما هي مصادر تسديد العميل لهذا القرض (داخلية وخارجية).

ج. **الغاية من الائتمان Intention**: هو تحديد الغاية من الائتمان الممنوح للعميل، والغاية من الائتمان تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض، حيث أن آخر ما تفكر به الإدارة هو تصفية موجودات العميل لإسترداد الائتمان.

د. **الضمانات Safeguards**: هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن أن تكون داخلية أو خارجية.

هـ. **الإدارة Management**: تركز إدارة الائتمان على تحليل العمل الإداري للعميل والذي يشمل:
 أ) العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله، وتحديد كيفية الاستفادة من الائتمان، وما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته وما إذا كان نشاطه موسمي أو دائم.
 ب) الإدارة: وذلك من خلال استعراض الهيكل التنظيمي للعمل، والسيرة الذاتية لمدرء الأقسام، وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

4 : **نموذج LAPP**: ويتكون من عدة عناصر وهي:²

أ. **السيولة Liquidity**: سيولة العميل تعود إلى قدرته على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها وهناك مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدم في هذا المجال منها: نسب السيولة، نسب السيولة السريعة، رأس المال العامل.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص: 103-104.

² السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص ص: 16-17.

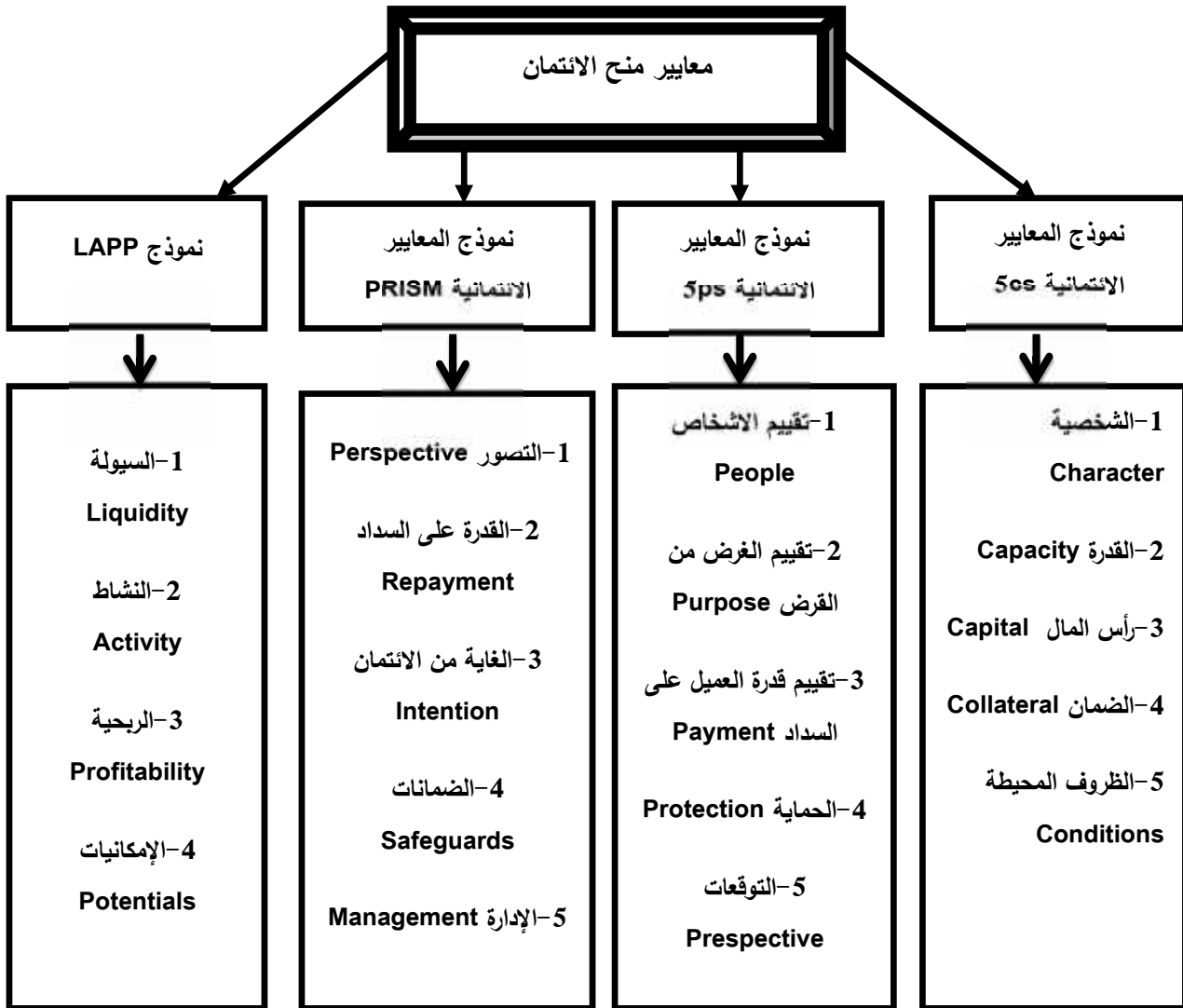
ب. **النشاط Activity**: بمعنى أنه كلما كانت المبيعات كبيرة تتطلب تمويلاً أكبر أما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية، وهناك عدة مقاييس يمكن استخدامها في هذا المجال منها: نسبة دوران المخزون، نسبة مجموع الأصول.

ج. **الربحية Profitability**: بمعنى أن الأرباح المناسبة هي التي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للعميل وهناك عدة مقاييس تستخدم في هذا المجال منها: نسبة هامش الربح، نسبة العائد على حقوق الملكية.

د. **الإمكانات Potentials**: إن إمكانات الشركة (العميل) يمكن التنبؤ بها في المستقبل وذلك بفحص قدرة الإدارة والموارد البشرية والموارد المالية.

ويمكن إبراز هذه المعايير بشكل مختصر في الشكل التالي:

الشكل 02: معايير منح الائتمان



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر الائتمانية وصورها

إن مخاطر الائتمان ما تزال هي المصدر الأساسي للآزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعاريفها وصورها كما يلي:

أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية

يمكن استعراض تعاريف المخاطر الائتمانية على النحو التالي:

تعرف المخاطر الائتمانية على أنها: "المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها".¹

كما تعرف على أنها: "مخاطر تنشأ عن احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترضين، أو الطرف الثاني من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للبنك مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية للبنك".² وتعرف أيضاً بأنها: "الإحتمال الأكبر في أن المقترض من البنك أو المؤسسات سوف تفشل في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للشروط المتفق عليها".³

وتعرف بأنها: "تنشأ عن احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للبنك، وأبرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية القروض والسندات".⁴

التعريف الاجرائي: هي خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قدرة العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله.

ثانياً: صور المخاطر الائتمانية

هناك وجهات نظر عديدة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها، والتي يسببها العسر المالي في الشركات، ومن هذه الصور نجد:⁵

1: المخاطر المرتبطة بالعمل: إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووصفه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض منه.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005، ص: 17.

² بدر الدين قريشي مصطفى: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، النسخة الرابعة، يومي 05-06 افريل 2012، ص: 03.

³ Basel committee on banking supervision: **principles for the management of credit risk**, Basel, September, 2000, p: 05.

⁴ أسعد حميد العلي: إدارة المصارف التجارية-مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 346.

⁵ إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير تخصص: محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006، ص ص: 49-50.

2: المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع.

3: المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية، حيث تتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العملية المطلوب تمويلها.

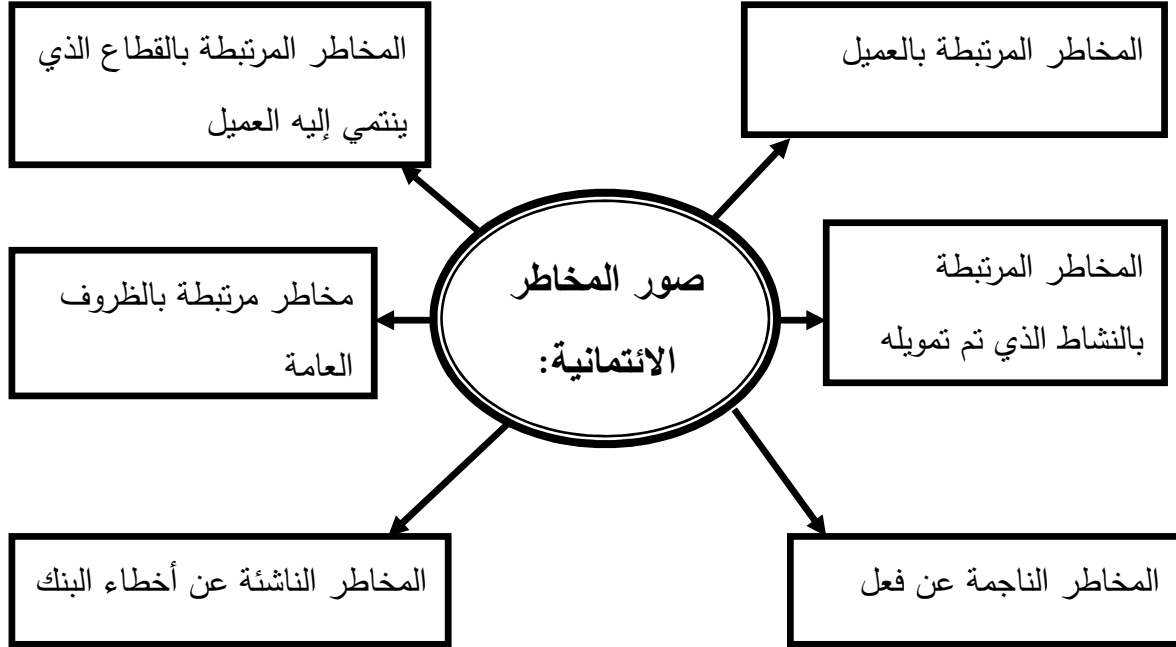
4: مخاطر مرتبطة بالظروف العامة: تتعرض المصارف إلى نوع خاص من المخاطر والتي لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والتنبؤ باحتمالات حدوثها. وتتصل بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحدث آثاراً سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام والجهاز المصرفي جزء منها دون أن يكون للإدارة ومخذي القرارات أي قدرة على تحديدها أو حصرها.

5: المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك: تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القرض، إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك لأحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بتسديد أو تحديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل إنتهاء صلاحيتها.¹

6: المخاطر الناجمة عن فعل الغير: قد يتعرض المقرض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسر حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد أكبر مدني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه المالي يكون من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه. ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

¹ شريف مصباح أبو كرش: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول: الاستثمار والتمويل في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، يومي 08-09 ماي 2005، ص ص: 09-10.

الشكل 03: صور المخاطر الائتمانية:



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: أسباب ونتائج المخاطر الائتمانية

هناك عدة أسباب تؤدي إلى وقوع المخاطر الائتمانية وهو ما يؤدي بدوره إلى مجموعة من الآثار والنتائج البنوك التجارية، وسوف نتطرق فيها بالتفصيل كما يلي:

أولاً: أسباب المخاطر الائتمانية

إن المخاطر الائتمانية هي أكثر المخاطر احتمالاً في الوقوع، وأسباب ذلك هي متعددة، وبالتالي يمكن تقسيمها إلى:¹

1: المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضع السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل..... وغيرها.

¹ كمال رزيق: تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، النسخة الرابعة، يومي 05-06 أفريل 2012، ص: 05.

2: المخاطر المهنية: هي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تتأثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

3: المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: هو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لعدة أسباب والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:¹

أ. **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول حسابات النتائج، جدول التمويل... الخ.

ب. **الخطر الإداري:** ويتعلق بنوعية الإدارة، نظم الرقابة، عدم وجود موظفين مؤهلين وذوي خبرة.. وغيرها.

ج. **الخطر القانوني:** يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين... الخ.

د. **خطر البلد:** يظهر هذا الخطر عند تقديم قرض لشخص يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد فرض أو قيود على تحويل أو تبديل العملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه وغيرها.

ثانيا: نتائج المخاطر الائتمانية

وجود المخاطر الائتمانية داخل البنوك التجارية ينتج عنه مايلي:²

1: تعثر التسهيلات الائتمانية: إن تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل وقوعها قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن كافة البنوك دون استثناء وحتى الناجحة منها تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة.

2: فشل البنوك: لقد أثبتت الدراسات المصرفية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية (الرديئة) التي يقدمها البنك لعملائه.

¹ كمال رزيق، فريد كورتل: إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، يومي 04-05 جويلية 2007، ص: 04.

² بهية مصباح محمود صباح: العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 99.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

ترتبط مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية بتحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها، حيث تعتبر من الأمور المساعدة على إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها ومن ثم تقليلها إلى أدنى مستوياتها، وتتمثل أهم مؤشرات المخاطر الائتمانية فيما يلي:¹

أ) بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
 ب) بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.
 ج) مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي:

- ❖ نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
 - ❖ توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
 - ❖ بيان عن التراكبات التي تصل إلى 25% فأكثر من قاعدة رأس مال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأس مال وتسهيلات ائتمانية أو في صورة تمويل مختلفة.
 - ❖ بيانات إجمالية عن التراكبات التي تزيد 10% من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى).
 - ❖ نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.
 - ❖ نسبة التسهيلات الغير منتظمة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية.
 - ❖ نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.
 - ❖ نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض.
- د) بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.
- هـ) تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون غير المنتظمة.

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة: المخاطر الائتمانية (تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 افريل 2007، ص: 09.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر الائتمانية

بعدما تطرقنا في المبحث الأول إلى المخاطر الائتمانية باعتبارها أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، سوف نتعرض الآن إلى كيفية إدارة هذه المخاطر وأهم وظائفها ومهامها ومبادئها والأساليب التي تعتمد عليها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وخطواتها

إن إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك أصبحت من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم عملية إدارة المخاطر الائتمانية، وإبراز مختلف خطواتها.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

هناك مجموعة من التعاريف لإدارة المخاطر الائتمانية منها:

تعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها: "هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المخاطر للبنك".¹

كما تعرف على أنها: "تتمثل في متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد، وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد مدى ملائته المالية قبل الموافقة على منحه القرض".²

وتعرف أيضاً: "هي عبارة عن استراتيجيات لمخاطر الائتمان بحيث يبين رغبة البنك في توزيع الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف جودة الائتمان والعوائد ونمو الأصول والمراجعة بين المخاطر والعائد في إطار أنشطة البنك".³

¹ قهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق: إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، ص: 07.

² حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص: 139-140.

³ طارق الله خان، حبيب أحمد: إدارة المخاطر-تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003، ص: 39.

وتعرف: "هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها، بحيث يتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها"¹.

التعريف الإجرائي: هي عملية تحديد وقياس والرقابة وتقييم المخاطر التي تواجه البنك وهي بشكل آخر عبارة عن نشاط إداري يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.

ثانياً: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

هناك مجموعة من المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر الائتمانية والتمثلة في:²

1: تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر الائتمانية لابد أولاً من تحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها مخاطر، فهناك عدة مخاطر يتعرض لها البنك عند منحه القرض منها: مخاطر الاقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة.... ولتحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2: معالجة المخاطر الائتمانية: بعد التعرف على المخاطر وتحديد أنواعها تأتي مرحلة المعالجة، والتي يتم فيها كشف خيارات المعالجة وانتقاء ووضع أحسن التدابير عن طريق اختيار أساليب وأدوات التعامل مع هذه المخاطر ومنها: احتياطات خسائر الديون (المؤونات على الخسائر المحتملة)، الضمانات، الكفالات....

4: متابعة التقييم: في هذه المرحلة يتم إعداد التقارير، ومراقبة النشاطات، والعروض المتبقية، ومقارنتها بحدود الخطر، ومراقبة التطبيق الحسن لسياسة المخاطر، وذلك بتقييم الحدود والتغير الحاصل في المخاطر أولاً، وفي وظيفة تقييم النشاط والإستراتيجية المتبعة. بحيث يجب على المؤسسة أن لا تركز على نشاط واحد في المراقبة الداخلية، بل على قدرتها على التنبؤ بالمخاطر وعلى تحويلها في الاتجاه المرجو بواسطة الأطراف أو الأساليب المناسبة.

ويمكن القول أن التنبؤ والتقدير الدقيقين يؤديان إلى:

إما الاعتقاد بأن الخسارة المالية المتوقعة كبيرة وتكرار حدوثها عال ومرتفع مما يؤدي إلى تجنب المخاطرة.

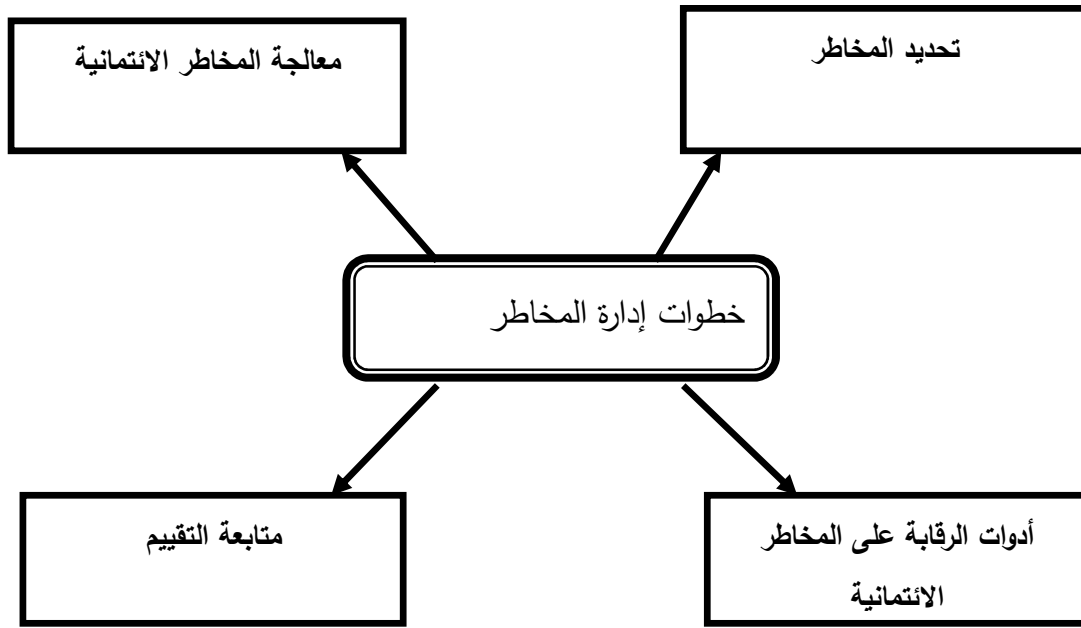
¹حرفوش سهام، صحرابي إيمان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 05.

² إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات، مارس 2006، ص: 06.

إما الاعتقاد بأن الخسارة المالية محتملة وبالتالي يمكن تحملها والتعامل معها إما بتحمل المخاطر أو تحويلها.

والشكل التالي يوضح هذه الخطوات بشكل مختصر:

الشكل 04: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية:



المصدر: إعداد الطالبة

المطلب الثاني: وظائف ومهام إدارة المخاطر الائتمانية

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف والمهام، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب بدءا من الوظائف مرورا الى المهام.

أولاً: وظائف إدارة المخاطر الائتمانية

تتلخص المسؤوليات والوظائف الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:¹

- إضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وبتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي: استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم مالية ومصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص ص: 53-54.

- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة، ومخاطر الطرف الآخر.
- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم من خلالها بناء وتحديد خطة وسياسة العمل البنكي.¹
- تطوير إدارة المحافظ المالية والعمل على تنوعها من خلال التحسين بين المخاطر والعائد.
- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير.
- تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة.
- تطبيق النماذج التي تعتمد على المؤسسة في تحديد المخاطر كمياً والإشراف عليها و تحليل السيناريوهات المطروحة.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

ثانياً: مهام إدارة المخاطر الائتمانية

إن أهم مهام إدارة المخاطر الائتمانية تتمثل في:²

- 1: إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي:** تهدف هذه العملية لإيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط، العميل وعلى مستوى المحفظة ككل، مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما: مخاطر النشاط الاقتصادي والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء، ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك عدة أسس ومعدلات يتم إتباعها { معدلات الربحية، النشاط... }.
- 2: التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء:** يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان، حيث المطلوب عند توفر الجدارة الائتمانية (وذلك بتحديد المخاطر للعملاء) التعرف على المخاطر الائتمانية للعميل بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به

¹ صلاح الدين محمد أمين الإمام: استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 21، الفصل 04، 2012، ص ص 09-10.

² منصور منال: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص ص: 03-04.

التي تم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات السيولة، نسبة الربحية....)، وأخرى غير مالية (المشروع وإدارته...)، مع إعطاء وزن مخاطرة ترجيحية لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية.

3: إعداد تقارير شهرية ودورية والعمل على الحد من المخاطر الائتمانية: تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة، التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمن عيني أو بدونه. تهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة.

4: إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظة الائتمانية: يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي والتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، إدارات الائتمان المختلفة بالبنك، الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارات نظم المعلومات وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم لهذا الغرض.

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية ومقوماتها

هناك عدة مبادئ أساسية تقوم عليها إدارة المخاطر الائتمانية، إضافة إلى مجموعة من المقومات التي تركز عليها، وسنتناولها في هذا المطلب بالتفصيل كما يلي:

أولاً: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية

لقد قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية، من خلال اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر المصرفية بوضع مجموعة من المبادئ لإدارة المخاطر المصرفية ومنها المخاطر الائتمانية بصورة سليمة وهي كالاتي:¹

1: مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف وتحديد المخاطر وأساليب ومنهجيات قياس وإدارة الرقابة على المخاطر.

2: إطار لإدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى مع التغيرات في بيئة الأعمال.

3: تكامل إدارة المخاطر: يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظراً لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر.

4: المراجعة المستقلة: أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في المخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في البنك، هذا يعني أن

¹بغود راضية، صباحي نوال: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ص ص: 13-14.

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم تقاريرها للإدارة العليا.¹

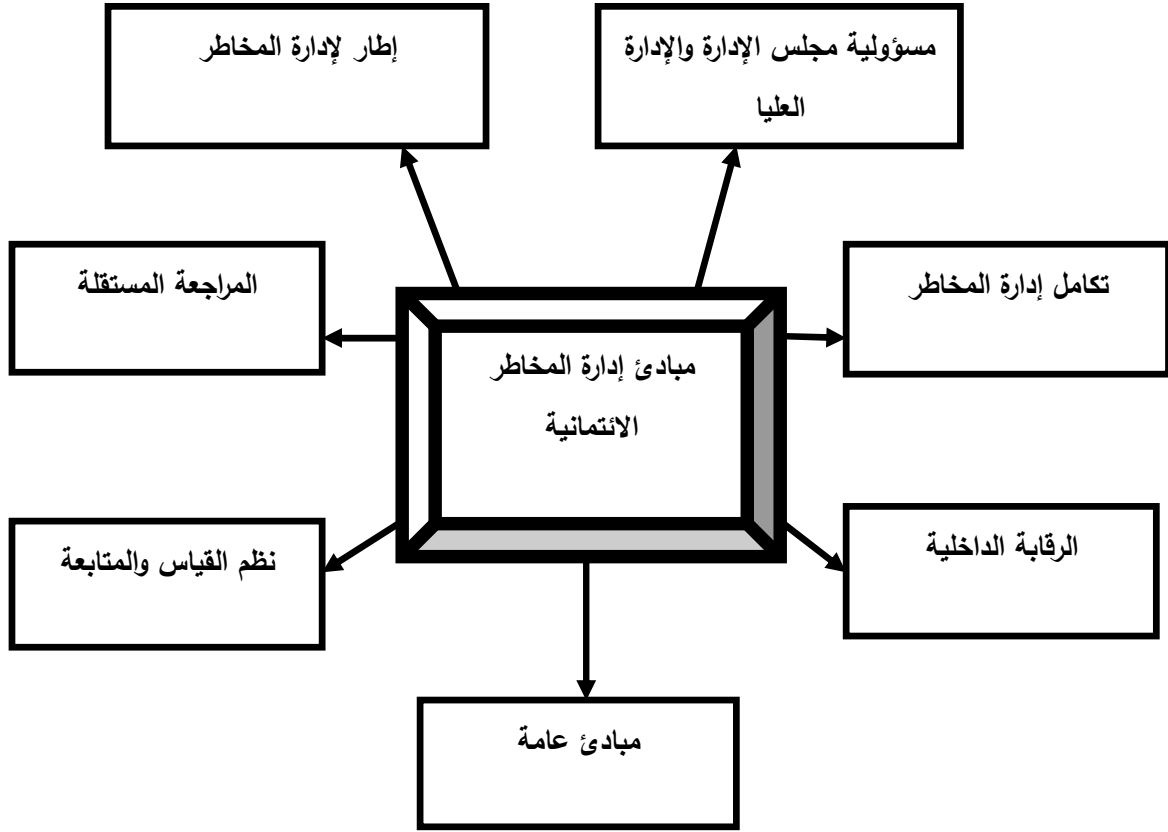
5: نظم القياس والمتابعة: من الضروري وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر، ولمعرفة تأثيرها على ربحية البنك وملاءمتها للمتطلبات الرأسمالية ولدعم هذا النظام لابد من تطبيق مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف كحدود احترازية تتعلق بالتداول لتقليل حجم الخسائر وحدود دنيا للسيولة العامة للبنك.

6: الرقابة الداخلية: لابد من وضع ضوابط آمنة لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على سلامة وسرية المعلومات فيه، ومن المهم القيام بمراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص، بالإضافة إلى وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة قصد التأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة تعطيل في أنظمة وأجهزة الاتصالات بشرط إخضاع تلك الخطط للاختبار بشكل دوري.

7: مبادئ عامة: تتأثر القرارات الإستراتيجية للبنك بمدى وجود نظام لإدارة المخاطر فعال، لذلك من المهم إيجاد بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن المخاطر، وأن يكون حجم عمل كل مصلحة في البنك مرتبط بمقدار ونسب محددة وكافية من متطلبات رأس المال يغطي المخاطر التي يمكن أن تمسها. يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

¹ ميرفت أبو علي كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية (بازل2)، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 85.

الشكل 05: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانياً: مقومات إدارة المخاطر الائتمانية:

سننظر في العناصر التالية:¹

1: وضوح محتوى إدارة المخاطر: يعتبر الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو السيطرة عليها وذلك من خلال:

- (التعرف على المخاطر التي يتعرض لها النشاط المصرفي
- (قدرة المصارف على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة
- (اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها) حسب إتجاه البنك للمخاطر)

¹ هاجر زراقي: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص ص: 88-89.

مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير تتناسب مع طبيعة عمل المصارف واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

2: توضيح الكفاءات المؤهلة للعمل المصرفي: لضمان نجاح إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك نحتاج إلى توفر كفاءات تتميز بما يلي:

توفر الخبرة والمهارة في التعامل مع المخاطر المحيطة بالصناعة المصرفية واتخاذ القرار.
القدرة على مسايرة التطورات التي تتعلق بالصناعة المصرفية والسعي لتكييفها مع متطلبات النشاط البنكي.

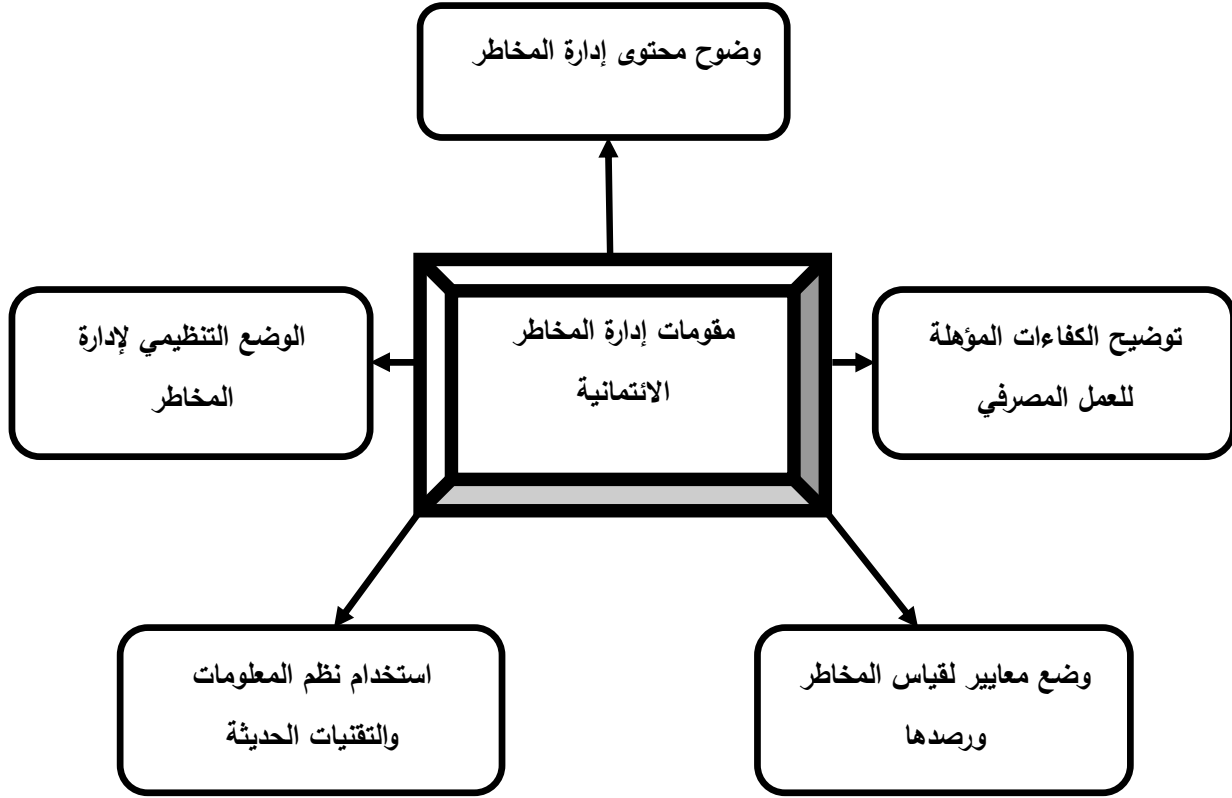
إن توفر الكفاءات المؤهلة يساعد البنوك على الاكتشاف المبكر للمخاطر، وبالتالي التحوط ضدها.
3: الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر: فرض تطور النشاط المصرفي تحديد المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتحديد مهامه، حيث يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في أي بنك من الأعضاء التالية: مجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، الإدارة العليا في إدارة المخاطر، مدير المخاطر، مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

4: وضع معايير لقياس المخاطر ورصدها: تحتاج إدارات البنوك إلى أن تهيئ بيئة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديدها الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر، ومن خلال قيام نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها ودرء آثارها. وللتأكد من فاعلية عملية إدارة المخاطر تحتاج البنوك إلى تحسين نظم إدارة المخاطر عن طريق تخصيص موارد لإعداد حزمة من التقارير الدورية عن المخاطر.

5: استخدام نظم المعلومات والتقنيات الحديثة: أصبحت نظم المعلومات ضرورة قصوى يجب أن تستخدمها البنوك لتجميع أكبر قدر من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها. إلى جانب الاستعانة بالأدوات التحليلية التي تساهم بفعالية في الوقوف على جميع أنواع المخاطر، إذ أن قدرة البنك على وضع إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تعتمد على توفر أكبر قدر من المعلومات عن المخاطر (طبيعتها، مصادرها، أنواعها، شدتها، أثرها....)، وهو ما يكفل اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت الملائم وبالذقة والسرعة المناسبة.¹ ويمكن إيضاح ما سبق في الشكل الموالي:

¹ كوثر الأبيجي: المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة محور إدارة المخاطر، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 افريل 2007، ص: 22.

الشكل 06: مقومات إدارة المخاطر الائتمانية



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية

تتبع البنوك مجموعة من الطرق والأساليب للتقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وسوف نتطرق في هذا المطلب لأهم الأساليب التي تعتبر فعّالة في عملية إدارة المخاطر الائتمانية:¹

1: تنوع مخاطر الائتمان: إن تنوع الأصول هو الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات نتوقع معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات، وتنوع المخاطر له أهمية عملية تتعدى أهميته النظرية العلمية، ولقد ترتب عن عدم التنوع كثير من حالات فشل المؤسسات المالية.

2: تنوع المحفظة: إلى جانب تنوع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب التنوع البسيط، ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا

¹ خضراوي نعيمة: إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، فرع: نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص ص: 54-55.

وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.¹

فنظرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر ينتج عنه انخفاض في المخاطرة في الاستثمار.

3: الرقابة المالية: يقصد بها الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها، وذلك للتأكد من حسن استخدام الأموال في الأغراض المخصص لها، وأن الإيرادات تحصل طبقا للنظم المعمول بها وللتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها في المستقبل.²

¹مفتاح صالح، معارفي فريدة: مرجع سبق ذكره، ص: 16.

²خضراوي نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص: 55.

خلاصة الفصل الأول:

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل الأكثر تهديدا لمختلف القرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا لأي بنك كان .

وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

وقياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في معظم البنوك هو تنويع مخاطر القروض وتنويع المحفظة الاستثمارية لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

الفصل الثاني:

طرق تقدير وتقييم

المخاطر الائتمانية

تمهيد:

تتبع البنوك في أداء وظيفتها التقليدية وهي منح القروض سياسة مرنة، غير أنها تكون جد حذرة من المخاطر التي تتفك عنده القروض، فكل قرض يتضمن خطر عدم استرجاعه نهائيا أو عدم استرجاعه في تاريخ استحقاقه. وعليه فإن البنك يمنح القرض إذا توقع أن احتمال تسديد القرض مع فوائده في تاريخ الاستحقاق أعلى من احتمال عدم تسديده.

ومع تطور الدراسات المالية في مجال تقييم المؤسسات باعتبارها أحد فروع المعرفة خلال النصف الثاني من القرن الماضي بدأ الاهتمام بالدراسات التفصيلية والتحليلية في ظل مجموعة من البيانات المحاسبية وغير المحاسبية وذلك من خلال تبويبها واستخدام الأساليب الرياضية والاحصائية والاقتصادية وذلك بهدف توقع المخاطر التي يمكن حدوثها.

والبنوك كغيرها من المؤسسات المالية تتبع مجموعة من الطرق لتوقع هذه المخاطر وخاصة منها المخاطر الائتمانية، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل حيث قسمناه إلى مبحثين:

➤ **المبحث الأول:** تقدير خطر القرض باستخدام الطريقة الكلاسيكية.

➤ **المبحث الثاني:** التقدير بطريقة القرض التنقيطي.

المبحث الأول: تقدير خطر القرض باستخدام الطريقة الكلاسيكية

تعتبر القوائم المالية ملخص لأعمال المؤسسة حيث تظهر هذه الأخيرة مدى ربحيتها أو خسارتها، لذلك كان من الضروري إخضاعها للفحص ويطرق تؤدي إلى بيان مدى الضعف والقوة في نشاطها، ومن هنا كان لا بد من اللجوء إلى تحليلها من أجل الوقوف على حقيقة نشاطها.

المطلب الأول: التقدير باستخدام التحليل المالي

حيث سنتناول فيه مختلف تعاريف التحليل المالي وكذا استعمالاته والأساليب التي يعتمد عليها في تحليل البيانات المالية.

أولاً: ماهية التحليل المالي

هناك مجموعة من التعاريف والاستعمالات للتحليل المالي وكذا مجموعة من الأطراف التي تستفيد منه يمكن تفصيلها فيما يلي:

1: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي على أنه : "هو عبارة عن عملية محاسبية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية، وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها"¹. كما يعرف على أنه: "هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"².

ويعرف أيضاً: "هو عبارة عن الإجراءات والخطوات التي يستخدمها هؤلاء المحللين الماليين من أجل تفسير المعلومات المالية"³.

كما يعرف أيضاً: "هو عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي

¹ نعيم نمر داوود: التحليل المالي- دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية موزعون وناشرون، عمان-الأردن، 2013، ص ص: 09-10.

² منير شاكور محمد وآخرون: التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات، ط 3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 12.

³ فايز سليم حداد: الإدارة المالية، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 52.

والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".¹

التعريف الإجرائي: هي عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار.

2: استعمالات التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المنظمات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، وهذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:²

أ. **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

ب. **التحليل الاستثماري:** يعد هذا التحليل ذا أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين من أفراد وشركات، والذين ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وبالتالي فإن الهدف من هذا التحليل هو الحصول على معلومات عن القوة الإيرادية للوحدة وفرض استمرارية الوحدة ومعدلات النمو المتوقع فيها ومؤشرات عن المخاطر التي تحيط بها.³

ج. **تحليل تقييم الأداء:** يهتم بهذا النوع من التحليل معظم الأفراد التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين، ويستخدم هذا النوع من التحليل لتقييم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية للتعرف على درجة نجاحها في أدائها لأعمالها، وكذلك التعرف على درجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها، وتعد أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية.

د. **التحليل لأغراض إدارية:** يتم استخدام أدوات التحليل المالي لغايات إدارة المؤسسة، فقد تحتاج الإدارة لمعرفة حجم الأرباح التي حققها خلال الفترة السابقة أو كفاءتها في إدارة هذه الأموال، أو كفاءتها على استخدام أصولها في توليد عوائد لها. كما وتفيدها في تقييم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وكذا إعداد الموازنات التقديرية العمومية.⁴

هـ. **التحليل لأغراض استشارية:** التحليل لغايات استشارية واسع النطاق، فهو يفيد العديد من الأطراف، الدارسون والباحثون، كما ويفيد العملاء لمعرفة وضع الشركة التي يتعاملون معها.

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون: الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص: 157.

² فيصل محمود الشاورة: مبادئ الإدارة المالية - إطار نظري ومحتوى عملي (التمويل - الاستثمار - التخطيط - التحليل المالي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان - الأردن، 2013، ص: 242.

³ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، 2010، ص: 08.

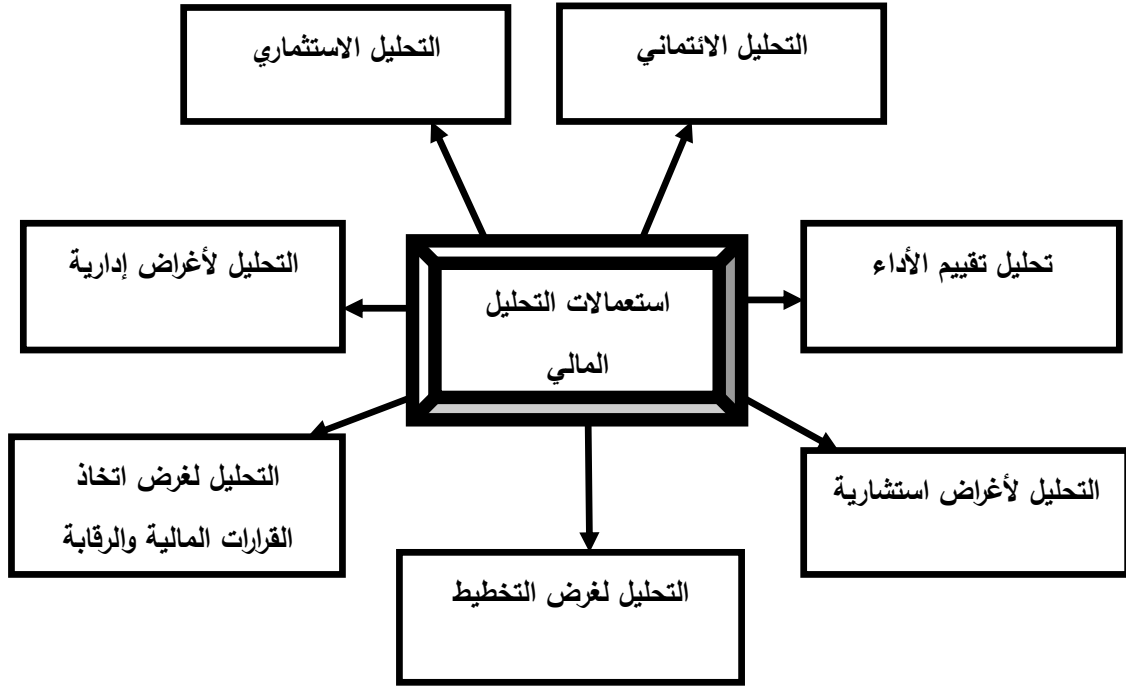
⁴ صالح طاهر الزرقان: التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010، ص: 07.

و. **التحليل لغرض اتخاذ القرارات المالية والرقابة المالية:** هناك ارتباط بين كل من قرار الاستثمار والقرار المالي، إن وضع الخطة المالية وتنفيذها يؤدي إلى إجراء تحليل مالي لدراسة عناصر الأصول ودراسة سياسة التمويل الذاتي أما فيما يتعلق بالرقابة المالية فكما هو معلوم أن الرقابة على السياسة المالية تهدف إلى معرفة الشروط اللازمة لتحقيق التوازن المالي ومستوى الربحية في المؤسسة وأن الرقابة على تنفيذ خطة الاستثمار¹.

ز. **التحليل لغرض التخطيط:** قد تتعرض المؤسسات إلىذبذبات مستمرة في أسواقها الأمر الذي يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة لمواجهة هذه التغيرات ووضع تصور لأداء الشركة المستقبلي والمتوقع استرشادا بالإدارة السابقة لها.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل 07: استعمالات التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبة

3: **الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:** هناك جهات عديدة تستفيد من نتائج التحليل المالي والتي تظهر على شكل نسب أو مؤشرات معززة بالاستنتاجات والتوصيات ومن بين أهم الجهات المستفيدة منه نجد:²

¹ تانيا قادر عبد الرحمن: دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 26، 2012، ص ص: 06-07.

- أ. **الإدارة المالية في المؤسسة:** يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساس وهو تعظيم قيمة المؤسسة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح. ومن جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى التخزين.
- ب. **موظفوا وعمال المؤسسة:** تهتم هذه الفئة في التعرف على القدرة الاستمرارية للمؤسسة، إضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية، وذلك من أجل الاطمئنان على استمرارية المؤسسة.
- ج. **المستثمرون:** بغض النظر إن كانوا محليين أو أجبيين، حاليين أو مستقبليين، وهذا يشمل أصحاب رأس المال العامل، أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجدداً في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم ف التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حالياً أو مستقبلاً، ويسعون أيضاً في التعرف على العائد على أسهم كل منهم، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها.¹
- د. **المقرضون:** فهؤلاء عندما يقدمون قروضهم فإن ما يهمهم هو قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها، وكذلك كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.
- هـ. **الموردون:** هم الذين يقدمون خدماتهم وبضائعهم للمؤسسة على أمل أن يتم سدادهم في نفس اسنة على الأغلب، لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.
- و. **أسواق المال:** من متطلبات إدراج المؤسسات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين تقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمؤسسات ومساعدة المستثمرين والمهتمين في إتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.
- ز. **الدولة:** تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في الرقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

¹ نعيم نمر داوود: مرجع سبق ذكره، ص: 15.

4: أهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:¹

- Ñ التعرف على الوضع المالي للمؤسسة.
- Ñ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- Ñ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- Ñ الحكم على كفاءة الإدارة.
- Ñ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- Ñ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

ثانياً: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة كمصدر للبيانات، حيث يقوم التحليل المالي مهما كان اتجاهه على عنصر المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال هذه الأخيرة.

1: التحليل الرأسي: ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك في تاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية.²

وقد تم توجيه مجموعة من الانتقادات لهذا الأسلوب التحليلي كونه يعتبر تحليلاً ساكناً، لا يمكنه أن يعبر عن الصورة الكاملة لأداء الشركة، لأنه يحتاج إلى قائمتين من نفس السنة المالية (الميزانية العمومية، كشف الدخل).

2: التحليل الأفقي: يتمحور هذا الأسلوب حول توضيح نسبة النمو أو الانخفاض في فقرات الميزانية العمومية وكشف الدخل لفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس، أو بتعريف آخر هو يبين نسبة الانخفاض أو النمو في المركز المالي للشركة وإيراداتها خلال فترة زمنية محددة، حيث يطلق عليه في بعض الأحيان اسم التحليل المتحرك لأنه يركز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية.³

وقد تم توجيه مجموعة من الانتقادات إلى هذا الأسلوب أيضاً كونه لا يتميز بفعالية، إلا إذا تم ربطه مع التحليل العمودي لجعله أكثر استدلالاً، لاسيما على فقرات رأس المال العامل للموجودات والمطلوبات، كونها تعتبر ذات قيمة تصفوية خلال السنة المالية.

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 159.

² فايز سليم حداد: مرجع سبق ذكره، ص: 59.

³ المرجع نفسه، ص: 59.

المطلب الثاني: التحليل بطريقة النسب المالية

يعد هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال ككل، وذلك لأنه يوفر مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة والنشاط وغيرها.

ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية وإنما هي في الواقع نتائج وتصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي والأداء وتقييم القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل.¹

أولاً: نسب السيولة

تبين هذه النسبة قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة، فالشركة التي تحتفظ بدينار واحد من أصولها المتداولة لكل دينار مستحق عليها، لا بد أن تكون في وضع جيد من ناحية الوفاء بسداد المبالغ المستحقة عليها. فهذه النسب تهدف إلى تحليل وتقييم قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية.²

1: النسبة الجارية (نسبة التداول): هي العلاقة ما بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، حيث:³

$$\text{النسبة الجارية} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

$$\text{النسبة الجارية} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وهي تبين حد الأمان المتاح لمؤسسة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وهذه النسبة الجارية لا تقيس دائماً السيولة الحقيقية للمؤسسة وذلك تبعاً لعدة عوامل منها: الاحتياطي النقدي، الأوراق المالية المتداولة وغيرها.

2: نسب السيولة السريعة: وهي أشد صرامة من نسبة التداول حيث أنها تستبعد من الأصول المتداولة البضاعة والمدفوعات المقدمة جميعها وذلك لأن البضاعة قد تكون بطيئة التداول وأنها قد تباع بخسارة، حيث:⁴

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right)$$

¹ زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي: أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007، ص: 06.

² محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي-شركات وأسواق مالية، ط 2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 129-130.

³ جلال إبراهيم: التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث، الموسوعة الاقتصادية الإدارية، القاهرة، مصر، 2011، ص: 156.

⁴ محمد طنيب ومحمد عبيدات: الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار البداية ناشرون وموزعون ودار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 64.

3: نسبة رأس المال العامل: تقيس هذه النسبة مقدار السيولة نسبة إلى المبيعات بمعنى كم ساهم مبلغ واحد من صافي المبيعات في توفير سيولة، حيث:¹

$$\text{نسبة رأس المال العامل} = (\text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}) / \text{صافي المبيعات}$$

4: نسبة النقد: إن النقد وشبه النقد والذي يقصد بها الأوراق المالية القابلة للتداول هي أكثر الموجودات سيولة، وتظهر هذه النسبة مقدرة البنوك النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعتبر إمعانا في سياسة الحيطة والحذر، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا ايجابيا عن الوضع المالي للبنك، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة النقد} = \text{الأصول النقدية و شبه النقدية} / \text{مجموع الموجودات}$$

ثانيا: نسب الربحية

تقيس مجموعة نسب الربحية مدى كفاءة وفاعلية أداء المؤسسة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمؤسسة، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرز استمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية، ومن أبرز هذه النسب ما يلي:

1: نسبة مجمل ربح العمليات: إن مجمل ربح العمليات هو عبارة عن الفرق بين سعر بيع السلعة وتكلفة إنتاجها أو شراءها وأهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، ومدى قدرتها على ضبطها والسيطرة عليها، وتوضح هذه النسبة بالمعادلات التالية:³

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \text{مجمول ربح العمليات} / \text{صافي المبيعات}$$

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \text{صافي المبيعات} / \text{تكلفة المبيعات}$$

2: هامش ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب: توضح هذه النسبة مدى الانخفاض المحتمل في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة في تحمل الخسارة، ولذلك ينظر لهذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل، وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{هامش ربح التشغيل} = \text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب} / \text{صافي المبيعات}$$

3: نسبة هامش الربح: تعتبر هذه النسبة من أهم مؤشرات الربحية حيث تعبر عن مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما تحسن الأداء لإدارة المؤسسة والعكس صحيح، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:⁵

¹ أسعد حميد العلي: الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

² المرجع نفسه، ص: 82.

³ وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص: 54.

⁴ خالد توفيق الشمري: التحليل المالي والاقتصادي-في دراسات تقييم و جدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص:

60.

⁵ أسامة عبد الخالق الأنصاري: إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، الموقع الإلكتروني: www.Kotobarabia.com، ص: 378.

نسبة هامش الربح = صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات

حيث صافي الربح هو مقدار الفرق بين صافي المبيعات وكلفة المبيعات للمنشأة.

4: العائد على الموجودات: تحسب بالعلاقة التالية:¹

العائد على الموجودات = صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)

حيث أن:

معدل مجموع الموجودات = (الموجودات في أول السنة + الموجودات في آخر السنة) / 2.

وهناك من يرى أن:

العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات

وتعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العاملة وكذلك هي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة وتحقيق الغايات التالية:

المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة والخاصة بالاقتراض.

تعكس الكفاءة التشغيلية.

أفضل النسب للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.

5: العائد على حقوق الملكية: تحسب بالعلاقة التالية:²

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) / حقوق الملكية

و: حقوق الملكية = مجموع الموجودات - مجموع المطلوبات

وهي أيضا تتألف من: رأس المال + الاحتياطات (الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري) + الأرباح المدورة - الخسائر (إن وجدت)

وهي مؤشر على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مريح.

ثالثاً: نسب المديونية

تقيس مجموعة نسب المديونية مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، يهتم الملاك والمقرضون بهذه النسب نظراً لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات وفي نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة المخاطر، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص: 199-200.

² حيدر حمزة جودي: علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، 2008، ص: 08.

1: نسبة الاقتراض: يقصد بالاقتراض كل من القروض طويلة الأجل والإيجار الرأسمالي، أما حقوق الملكية فتشير إلى رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة حيث: ¹

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{إجمالي الاقتراض} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

حيث أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية.

2: معدل تغطية الفائدة: تقيس هذه النسبة مدى توافر نقدية كافية لدفع الفوائد، حيث أن الفائدة تمثل أعباء ثابتة تلتزم المؤسسة بدفعها بصرف النظر عن الإيرادات التي تستطيع أن تحققها، لذلك فإن هذا المعدل يعتبر من المؤشرات الهامة سواء للمقرضين أو الملاك أو إدارة المؤسسة لأنه يحدد المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الدخل المتاح لسداد الفوائد قبل أن تواجه خطورة التوقف عن سدادها. ² وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \text{الربح قبل الفائدة والضريبة} / \text{الفوائد}$$

3: نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المؤسسة بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ تحصل المؤسسة على موجوداتها من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المؤسسة بتسديد التزاماتها، وتحسب بالعلاقة التالية: ³

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \text{مجموع المطلوبات} / \text{حقوق الملكية}$$

4: مضاعف الملكية: تكمل هذه النسبة النسب السابقة ويتبين ذلك من خلال طريقة حسابها كما يلي: ⁴

$$\text{مضاعف الملكية} = \text{مجموع الموجودات} / \text{مجموع حقوق الملكية}$$

$$\text{أو: مضاعف الملكية} = (1 + \text{الديون}) / \text{حقوق الملكية}$$

رابعاً: نسب النشاط

يستخدم تحليل النشاط للمؤسسات الاقتصادية من أجل الوقوف على الكيفية التي تستخدم فيها الإدارة للموارد المالية المتوفرة لديها، وفي تحليل مدى كفاءة استخدام العناصر التي تكون مجموع الأصول وبالتالي يمكن تحديد كفاءة الإدارة وقدرتها في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة لديها، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

¹ محمود عزة اللحام وآخرون: الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 222.

² المرجع نفسه، ص: 223.

³ محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 80.

⁴ المرجع نفسه، ص: 81.

1: معدل دوران الأصول المتداولة: هو أحد مؤشرات قياس كفاءة البنك في إدارته للأموال المستثمرة في الأصول المتداولة أي قياس الاستخدام الأفضل لهذه الأصول بالشكل الذي يخدم المصالح ويحقق الأهداف، ويحسب بالعلاقة:¹

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا جيدا على كفاءة إدارة الأصول المتداولة والعكس صحيح.

2: معدل دوران المخزون السلعي: يمثل هذا المعدل تقدير سرعة تداول المخزون السلعي، حيث يبين معدل الدوران ما إذا كان المخزون السلعي أقل أو أكثر مما يجب قياسا إلى حجم المبيعات أي كفاءة إدارته، وتحقيق أفضل معدل دوران له بما يتناسب مع الأهداف المرجوة من الاحتفاظ به، ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{المخزون السلعي}$$

3: معدل فترة التخزين: يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه، ويعد طول هذه الفترة أمر غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، وتحسب بالعلاقة:³

$$\text{معدل فترة التخزين} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

4: معدل دوران الأصول الثابتة: تعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله الثابتة لتوليد إيرادات وكل زيادة في هذا المعدل عن المعدل المتوسط للنشاط، قد يعني إما الاستغلال الأمثل لأصول البنك الثابتة، وإما أن حجم الاستثمارات في تلك الأصول يقل عن المستوى المطلوب، أما إذا كان المعدل أقل من مثيلته على مستوى النشاط، فإن هذا يعني العكس، ويحسب بالعلاقة:⁴

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{الإيرادات} / \text{الأصول الثابتة}$$

5: معدل دوران إجمالي الأصول: يعد هذا المعدل شاملا مقارنة مع المعدلات السابقة (معدل دوران الأصول المتداولة و الثابتة) حيث يبين مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله المختلفة، ويتم حسابه كمايلي:⁵

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{الإيرادات} / \text{مجموع الأصول}$$

¹ عدنان هاشم السامرائي: الإدارة المالية (المدخل الكمي) ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص: 111-112.
² مداني بلغيث، عبد القادر دشايش: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، جامعة ورقلة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص: 18.
³ محمد عبد الخالق: الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 177.
⁴ سرور علي إبراهيم سرور: الإدارة المالية-النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 661.
⁵ المرجع نفسه، ص: 662.

خامسا: نسب السوق

هي مجموعة من النسب المالية توضح علاقة سعر السهم مع الأرباح والتدفقات النقدية والقيمة الدفترية للسهم، وكذلك تعطي صورة للمستثمرين عن وضع الشركة السابق والمتوقع، وتعتبر من أهم النسب لأن المستثمرين والمقرضين وبنوك الاستثمار والمحللين للأوراق المالية يستخدمونها لتحقيق أهدافهم وغاياتهم. وتتمثل في:

1: نسبة سعر السهم إلى ربح السهم: تبين هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر مستعدا لدفعه مقابل ما يحققه كل دينار من الأرباح، ويعبر عن ناتج هذه النسبة بعدد المرات، وتحسب بالعلاقة: ¹

سعر السهم إلى ربح السهم = سعر السهم العادي في السوق / نصيب السهم من الأرباح المحققة.

2: نسبة سعر السوق إلى القيمة الدفترية: تبين هذه النسبة ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن قيمته الحسابية بناء على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى الشركة، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة ربحية الشركة مستقبلا أو لا، وبحسب بالعلاقة: ²

نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية = السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم

حيث: قيمة السهم الدفترية = حقوق المساهمين / عدد الأسهم.

3: معدل توزيعات الأرباح: تشير هذه النسبة إلى نسبة العائد من توزيعات الأرباح للسهم الواحد إلى القيمة السوقية للسهم، وتحسب بالعلاقة: ³

معدل توزيعات الأرباح = حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة / السعر السوقي للسهم.

سادسا: نسب كفاية رأس المال

يقسم رأس المال إلى رأس مال ممتلك ومقترض، وتهتم نسب كفاية رأس المال بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، والقدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من أموال المالكين، وتتمثل أهم هذه النسب في: ⁴

1. نسبة رأس المال إلى الودائع: تحسب هذه النسبة من قسمة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

وتبين حجم مساهمة رأسمال البنك من إجمالي الودائع وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين، وبحسب بالعلاقة:

رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع = رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع

¹ محمد قاسم خصاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2011، ص: 54.

² سامح محمد: القوائم المالية وتقييم المشروعات، مقالة منشورة على موقع الإدارة والهندسة الصناعية: <http://samehar.wordpress.com>

2010، ص: 24.

³ محمد قاسم خصاونة: المرجع السابق، ص: 54.

⁴ دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص: 114.

2. نسبة رأس مال المالكين إلى إجمالي الموجودات: تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي موجوداته، ويمكن حسابه كما يلي:

رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات.

3. نسبة مخاطر رأس المال: هي النسبة التي تقيس مخاطر رأس مال البنك وتحسب بالعلاقة:¹

مخاطر رأس المال = رأس المال الممتلك / الأصول الخطرة

ويقصد بالأصول الخطرة: القروض الممنوحة من البنك والاستثمارات المالية، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة انخفاضها.

المطلب الثالث: التحليل بطريقة التوازنات المالية (مؤشرات التوازن)

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بنشاط استغلال البنك حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن البنك من أهمها: رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل والخزينة.

أولاً: رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للبنك والحكم على مدى توازنه المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة ، ويرمز له باختصار ب(ر م ع).² ويمكن تقسيمه إلى عدة أنواع:

1) رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، لدى يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح فقط يؤدي نفس المعنى.

2) رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو رأس المال العامل الذي ذكرناه سابقاً.

3) رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

4) رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

¹ دريد كامل آل شبيب: مرجع سبق ذكره، ص: 115.

² زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود: التسيير المالي-حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص: 49-

رأس المال العامل الأجنبي = ر م ع الخاص - ر م ع الخاص

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:¹

1) من أعلى الميزانية: بحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة - الديون الطويلة) - الأصول الثابتة

2) من أسفل الميزانية: بحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

= (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) - الديون القصيرة الأجل

ثانياً: الاحتياج لرأس المال العامل

ينتج عن الأنشطة المباشرة للبنك مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: حقوق العملاء، الديون الاجتماعية، الجبائية وغيرها، ويقسم هذا الاحتياج إلى عدة أنواع:²

1- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: يتم احتسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدام الاستغلال وموارده:

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

2- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، وبحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق:

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

3- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، وبحسب بالعلاقة:

الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال

ثالثاً: الخزينة

تمثل خزينة البنك مجموع الموارد والحاجيات، حيث تتشكل الموارد من موارد دائمة وموارد الاستغلال، بينما تضم الحاجيات تجهيز وحاجيات الاستغلال وتعطى بالعلاقة التالية:³

¹ عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص: 50.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 104-105.

³ المرجع نفسه، ص: 105.

الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج لرأس المال العامل

ومن هنا ينتج لنا ثلاثة حالات: إما خزينة موجبة أو معدومة أو سالبة.

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق لمختلف المعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي:¹

أولاً: نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل الخارجي للوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

- ج ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- ج تقييم الناتج المالي ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- ج تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ج الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك.
- ج اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغالية للمؤسسة.
- ج مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

ثانياً: نتائج التحليل الداخلي:

كما يمكن للمحلل الداخلي التوصل إلى النتائج التالية:

- ج الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحصيل.
- ج الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل.
- ج التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثل المديونية.
- ج اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل، توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال.
- ج وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

¹ مويحي الياس: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص: العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص: 34.

المبحث الثاني: التقدير وفق طريقة القرض التنقيطي

إن محدودية الطرق الكلاسيكية في التنبؤ بعجز المؤسسات الحاصلة على قروض بنكية أدى بالبنوك التجارية إلى اللجوء إلى دراسات أكثر دقة من سابقتها والبحث عن طرق جديدة تمكنها من تقليص حدة المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وأهم هذه الطرق هي طريقة القرض التنقيطي والتي سنستعرض أهم النقاط فيها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف طريقة القرض التنقيطي وأهدافها

تعد طريقة القرض التنقيطي إحدى الأساليب الحديثة الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطر القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

أولاً: تعريف طريقة القرض التنقيطي

هناك مجموعة من التعاريف منها:

تعرف طريقة القرض التنقيطي على أنها: "هي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الوضعية الحالية المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم".¹

كما تعرف: "هي عبارة عن تقنية أو طريقة إحصائية تتميز بجمع مخاطر عدم التسديد للقرض في نقطة، تساهم في التعرف على المعلومات التي يتميز بها المقترض، تلك التي تفسر بصفة جيدة لملاءة كل معلومة يعطي لها نقطة ترجيحية، ومجموع هذه النقط مقارنة بنقطة حرجة محددة مسبقاً، يحدد لنا إذا كان بالإمكان قبول منح القرض أو رفضه".²

وتعرف أيضاً: "هي واحدة من العمليات الأكثر أهمية في القرارات الإدارية ببنوك الائتمان، هذه العملية تشمل جمع وتحليل وتصنيف عناصر الائتمان المختلفة والمتغيرات لتقييم القرارات الائتمانية".³

التعريف الإجرائي: هي إعطاء نقطة للزبون طالب القرض لتحديد وضعيته، ويتم تقييمه من خلال نموذج على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات، حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقاً، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض.

¹ محمد عبادي: القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، السنة 05، جامعة الوادي، 2012، ص: 86.

² قاسمي آسيا: تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك، رسالة ماجستير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص: 98.

³Hussein A. Abdou, John Pointon: **Credit scoring, Statistical techniques and Evaluation criteria: A Review of the literature, intelligent systems in accounting finance and Management**, university of Salford, 2011, p 02.

ثانيا: أهداف طريقة القرض التقيطي

تسعى طريقة القرض التقيطي إلى الاستجابة لثلاثة أهداف وهي:¹

Ñ تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.

Ñ تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك، بما يحسن الخدمات المقدمة للزبائن.

Ñ التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

المطلب الثاني: استعمال طريقة القرض التقيطي

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة القرض التقيطي، لأنها أكثر اتقاناً مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية، علاوة على أنها تستعمل في الحالات التالية:²

أولاً: حالة القروض الموجهة للأفراد

يعتمد القرض التقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من الأفراد أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، بحيث يتم تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة وكذا استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ثانياً: حالة القروض الموجهة للمنظمات

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: تحتوي المجموعة الأولى على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، والمجموعة الثانية تضم المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقاً للمعايير التالية:

- Ñ تاريخ تأسيس المنظمة.
- Ñ أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- Ñ مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- Ñ رقم أعمالها المحقق.
- Ñ نوعية المراقبة و المراجعة المستعملة من قبلها.
- Ñ رأس مالها العامل.
- Ñ طبيعة نشاطها.

¹ مزباني نو الدين وآخرون: أهمية استخدام طريقة التقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، ص: 07.

² المرجع نفسه، ص ص: 08-09.

المطلب الثالث: بعض النماذج حول طريقة القرض التنقيطي

نظرا لما تكتسبه الطريقة من أهمية علمية جد بالغة، فقد ظهرت هناك عدة تطبيقات في هذا المجال تناولتها مختلف الجهات من باحثين وهيئات مختصة تهدف في مجملها إلى إعداد نموذج لتوقع خطر القرض، حيث أن البعض منهم اعتمد على التحليل التمييزي لمجموعة من المتغيرات تمثل النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لزيون ما، وفيما يلي عرض موجز لأهم النماذج المتعارف عليها:

أولاً: نموذج 1955 AFDCC

تعتبر دالة القرض التنقيطي تبعا لنموذج AFDCC أكثر حداثة مقارنة بالدوال التنقيطية السابقة الذكر، تم إعدادها من قبل الجمعية الفرنسية لمدراء ورؤساء الائتمان، انطلاقا من عينة مكونة من 1000 مؤسسة عاجزة و 1000 مؤسسة سليمة، وهي تركز على 06 نسب مالية كما يلي:¹

$$Z = -0.0635R1 + 0.0183R2 + 0.0471R3 - 0.0246R4 + 0.0195R5 - 0.0096R6 + 0.57$$

حيث أن:

R1: مصاريف مالية / الفائض الإجمالي للاستغلال.

R2: قيم قابلة للتحويل + قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل.

R3: أموال دائمة / مجموع الخصوم.

R4: القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم.

R5: الخزينة / رقم الأعمال بالأيام.

R6: رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام.

حيث إذا كانت:

$\bar{N} - 1 < Z$: المؤسسة غير جيدة "مدين ذو خطر مرتفع".

$\bar{N} < Z < 2$: المؤسسة مشكوك فيها "مدين تحت المراقبة".

$\bar{N} > 2 > Z$: المؤسسة جيدة "مدين في وضعية مرضية".

ثانياً: نموذج التمان 1968

يعتبر التمان من الأوائل الذين استعملوا التحليل التمييزي في ميدان التحليل المالي، حيث قام باختبار 22 نسبة على نموذج مكون من 66 مؤسسة في الميدان الصناعي منها 33 مؤسسة سليمة و 33 مؤسسة عاجزة، حيث كان العجز في الفترة ما بين 1945 و 1965.

¹ طاهر بعداش، محمد السعيد جوال: السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2011، ص: 10.

يهدف هذا النموذج إلى الكشف عن المؤسسات ذات المخاطر والمعرضة للإفلاس، والمؤسسات الناجحة، ويستند في ذلك على 5 نسب مالية كالتالي: ¹

$$Z = 0.012 R1 + 0.014 R2 + 0.033 R3 + 0.006 R4 + 0.999 R5 - 2.675$$

حيث أن:

R1: رأس المال العامل الصافي / مجموع الأصول.

R2: الاحتياطات / مجموع الأصول.

R3: الفائض الخام للاستغلال / مجموع الأصول.

R4: الأموال الخاصة / مجموع الديون.

R5: رقم الأعمال خارج الضريبة / مجموع الأصول.

ونميز حالتين:

$\bar{N} Z > 2.675$: تعتبر المؤسسة سليمة

$\bar{N} Z < 2.675$: تعتبر المؤسسة عاجزة.

وقد حقق هذا النموذج تصنيفا للمؤسسات السليمة بنسبة 97% و بنسبة 94% بالنسبة للمؤسسات العاجزة وهو تصنيف سليم.

ثالثا: نموذج كولنجس 1976

اعتمد كولنجس في دراسته على مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات (أشغال عمومية، صناعة، بناء....)، وعددها 70 مؤسسة منها 35 مؤسسة سليمة و 35 مؤسسة عاجزة.² توصل هذا الباحث إلى دالة سكورينغ (Z1) المتكونة من ثلاث نسب كالتالي:

$$Z1 = 4.983 R1 + 60.036 R2 - 11.834 R3$$

حيث أن:

R1: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

R2: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.

R3: رأس المال العامل الصافي / مجموع الميزانية.

حيث إذا كانت:

$Z > 5.455$: هذا يعني أن المؤسسة عرفت صعوبات مالية.

ويهدف معرفة وضعية المؤسسة بدقة لا بد من معرفة أو دراسة دالة أخرى (Z2) تعتمد على النسب التالية:

¹ مسعي سمير: تسعير القروض المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص: بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص: 88.

² صوار يوسف: محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، فرع: تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص: 151.

$$Z2 = 4.61 R1 - 22 R4 - 1.96 R5$$

حيث أن:

R1: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

R4: نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

R5: رأس المال العامل الصافي / المخزون.

حيث إذا كانت:

$Z > 3.077$: هذا يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة

رابعا: نموذج كونان وهولدر 1979

وجد هذا النموذج سنة 1979 من طرف (Holder-Conan) حيث تسمح بالتوقع بعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط الذي تنتمي إليه، حيث قاما بوضع دالة متكونة من 5 متغيرات تعبر عن نسب مالية (من بين عينة تضم 50 نسبة مالية) على النحو التالي:¹

$$Z = 0.24 R1 + 0.22 R2 + 0.16 R3 - 0.84 R4 - 0.1 R5$$

حيث أن:

Z: درجة عجز المؤسسات الصناعية.

R1: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون.

R2: الأموال الدائمة / مجموع الميزانية.

R3: الذمم و المخزون / مجموع الميزانية.

R4: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.

R5: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

وعليه يتم الحكم كما يلي:

$Z < 4$ \bar{N} : يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65%.

$Z < 9$ \bar{N} : 4: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 35%.

$Z > 9$ \bar{N} : يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز 35%.

وما توصل إليه الباحثان يشير إلى أن النموذج يسمح بتوقع نسبة 75% من المؤسسات العاجزة خلال 3 سنوات، أي بمعدل تصنيف خاطئ أقل أو يساوي 15%.

¹ زغيب مليكة، نعيمة غلاب: مدى فاعلية نموذج التمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والاشغال العمومية الجزائرية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 04، الجزء الثاني، سبتمبر 2015، ص: 08.

خامسا: نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا 1983

يعتبر نموذج القرض التتقضي لبنك فرنسا عملية تشخيص مالي حقيقي للمؤسسات، باعتبار أن بنك فرنسا مجهز بمركزية للميزانيات الهامة حيث تجمع حوالي 35000 مؤسسة الأكثر أقدمية. تم إعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عينة من المؤسسات الصناعية، وتم الاعتماد على 08 نسب مالية من خلال 19 نسبة مالية والادلة تكتب كما يلي:¹

$$Z = -1.255 R1 + 2.003 R2 + 0.824 R3 + 5.221 R4 - 0.689 R5 - 1.164 R6 + 0.706 R7 + 1.408 R8 - 85.544$$

حيث أن:

R1: مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الاجمالية.

R2: أموال التمويل الذاتي / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال.

R3: قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية.

R4: الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

R5: ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم.

R6: القيمة المضافة(ن) - القيمة المضافة (ن-1) / القيمة المضافة (ن-1).

R7: أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن - تسبيقات على الزبائن / انتاج الدورة.

R8: أصول ثابتة / القيمة المضافة.

ومنه إذا لدينا الحالات التالية:

$\bar{N} - 0.250 < Z$: المؤسسة غير جيدة "مدين ذو خطر مرتفع" باحتمال عجز قدره 87.20%.

$\bar{N} - 0.125 < z < 0.125$: المؤسسة مشكوك فيها "مدين تحت المراقبة" باحتمال عجز 46.3%.

$\bar{N} > 0.125 < Z$: المؤسسة جيدة "مدين في وضعية مرضية" باحتمال عجز 21.8%.

المطلب الرابع: مراحل إعداد دالة القرض التتقضي

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التتقضي ويتم تحديد هذا النموذج باتباع عدة خطوات، وهي كالتالي:²

أولاً: اختبار العينة

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف

¹ عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار: محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ (Scoring)، الاقتصاد والمجتمع مخبر البحث المغرب الكبير، منتوري، قسنطينة، العدد 02، 2004، ص: 15.

² محمد بو زيان، صوار يوسف: محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التتقضي، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 افريل 2007، ص: 05.

طلب القرض...)، مختارة بشكل عشوائي، وتكون كافية للتمثيل الإحصائي للظاهرة، وتصنف إلى مجموعتين:

\bar{N} عينة لإعداد النموذج أو عينة الانشاء (Echantillon d'élaboration): تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة القرض التتقيطي.

\bar{N} عينة لقياس دقة النموذج أو عينة الإثبات (Echantillon de validation): هي العينة التي تفيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها، وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة القرض التتقيطي.

ثانياً: انتقاء المتغيرات

نقوم في هذه المرحلة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون إما محاسبية أو غير محاسبية:

\bar{N} المتغيرات المحاسبية: هي متغيرات قياسية، تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

\bar{N} المتغيرات غير المحاسبية: هي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطاً لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعنية بالدراسة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

ثالثاً: التحليل التمييزي

بعد تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج أي المتغيرات التي تساهم في التمييز بين المجموعات وبالتالي اتخاذ قرار منح القروض، والتي قد تكون إما متغيرات محاسبية وهي عبارة عن متغيرات كمية (النسب المالية)، وإما متغيرات غير محاسبية وهي متغيرات نوعية (قطاع النشاط، نوع الضمان....)، حيث يتم تحويلها إلى أرقام عن طريق تشفيرها، فإنه يكون بالإمكان وضع دالة القرض التتقيطي على الشكل التالي:¹

$$Z = a_i R_1 + B$$

حيث أن:

Z: نقطة نهائية.

A_i: معامل الترجيح.

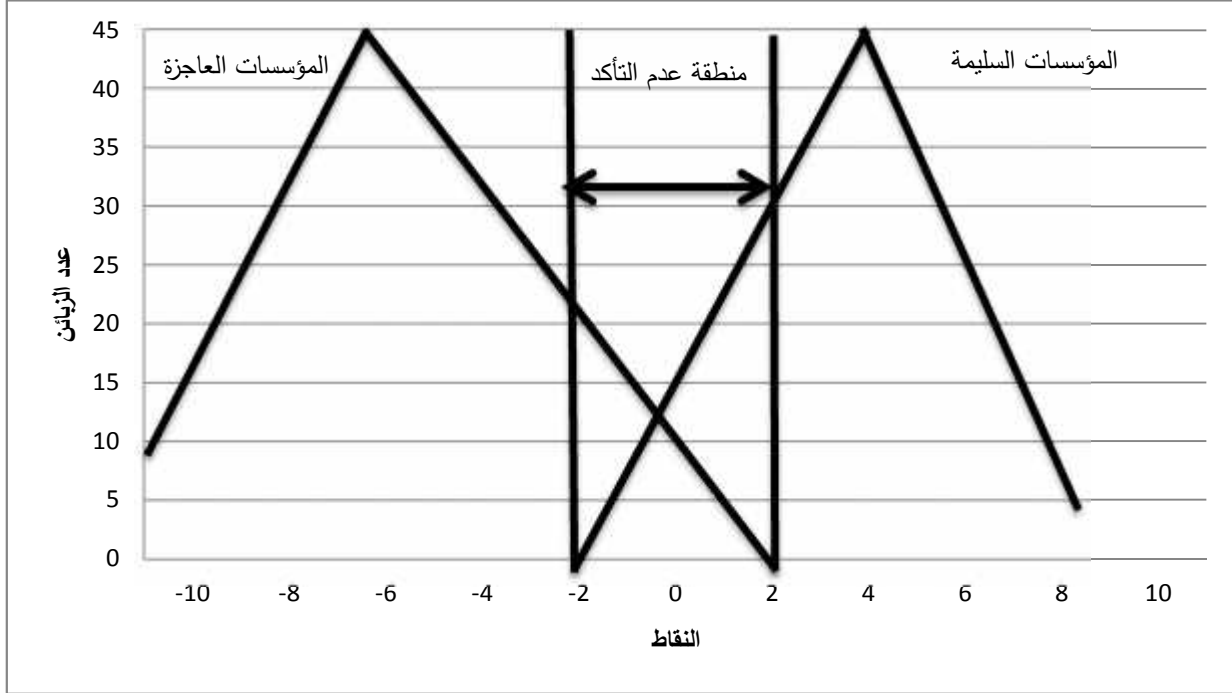
R₁: المتغيرات الداخلة في النموذج.

B: عدد ثابت.

¹ عطوي سميرة، ميدون أحلام: مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 2015، ص: 13.

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة مثلما هو موضح بالشكل التالي:¹

الشكل 08: تصنيف مناطق الحكم على المؤسسة



المصدر: محمد عبادي: القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، السنة 05، 2012.

تمثل المنطقة التي تنتمي إلى المجال $\{-2...-10\}$ منطقة المؤسسات العاجزة، أما المنطقة التي تنتمي إلى المجال $\{2...10\}$ منطقة المؤسسات السليمة، أما المنطقة الأخيرة وهي التي تنتمي إلى المجال $\{-2...2\}$ فهي تمثل منطقة عدم التأكد وفيها لا يمكن الحكم على المؤسسات ما إذا كانت سليمة أو عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن دالة قرض تنقيطي هي التي توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

رابعاً: تعيين نقطة التمييز

إن التحليل التمييزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل مؤسسة مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين وغير الجيدين، وباستعمال التحليل الاستقصائي (التمييزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين. والمطلوب هنا هو تحديد قيمة Z^* المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:²

¹ عبادي محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 97.

² محمد بو زيان، صوار بوسف: مرجع سبق ذكره، ص: 06.

$$Z = (n_1 z_1 + n_2 z_2) / (n_1 + n_2)$$

حيث أن:

Z₁: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

Z₂: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n₁: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

n₂: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.

خامسا: قياس دقة النموذج

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة عينة الإثبات ويتم ذلك حسب الجدول التالي:¹

المؤسسات	A	B
A	H ₁	M ₁
B	M ₂	H ₂

حيث أن:

A: المؤسسات السليمة.

B: المؤسسات العاجزة.

H₁: تمثل التصنيف الصحيح 2- 1 = i

H₂: تمثل الخطأ الصحيح 2- 1 = i

نجاعة النموذج تحدد بنسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{H(A) + H(B)}{H(A) + H(B)}$$

كلما كانت (G) كبيرة كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج ، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب للقرض ومقارنتها مع

نقطة الفصل (Z*) ، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

¹ محمد بوزيان، صوار يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص: 07.

خلاصة الفصل الثاني:

إن اتخاذ قرار الإقراض يقترن أساساً بعنصر المخاطر، وبالتحديد في مجال منح القروض سواء كانت موجهة للاستغلال أو الاستثمار أو مجالات أخرى، ولتجنب هذه الأخطار فإنه يتعين على متخذي قرار الإقراض في البنوك اتخاذ القرار الصائب لتجنب الأخطار.

وهناك مجموعة من الوسائل والأدوات التي تعتمد عليها البنوك في اتخاذ مثل هذا القرار، منها الطرق الكلاسيكية والتمثلة في التحليل المالي الذي يعتبر مهماً في تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك تحديد نقاط الضعف ومسبباتها، وأيضاً في اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب النشاط...)، ومع التطورات الحاصلة ومن أجل مواكبتها أصبحت البنوك تعتمد على الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات ولعل أهمها طريقة القرض التنقيطي التي تقوم على إعطاء كل زبون نقطة معينة تمثل درجة الخطر الذي يمكن أن يتعرض له البنك في حالة ما إذا قبل منح القرض له، وتعتبر من أنجع الطرق وأسرعها في المساهمة في اتخاذ القرار الصائب من أجل منح القرض أو عدم منحه وبالتالي تجنب المخاطر وخاصة منها المخاطر الائتمانية.

الفصل الثالث:

طريقة القرض التنقيطي

وإدارة المخاطر الائتمانية

في بنك الفلاحة والتنمية

الريفية - وكالة ميله-

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الجانب النظري إلى الفصل الأول والمتعلق بالمفاهيم العامة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية ومختلف نتائجها وأسبابها ومؤشرات قياسها، ثم الفصل الثاني والذي تناولنا فيه إدارة المخاطر الائتمانية وخطواتها ووظائفها والأساليب التي تعتمد عليها، سوف نتطرق الآن إلى الجانب الميداني الذي قمنا فيه باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - محلاً لدراستنا إلى تطبيق ما جاء في الجانب النظري حيث سنقوم بدراسة ملفات طلبات للقروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

➤ **المبحث الأول:** السياسة الإقراضية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

➤ **المبحث الثاني:** الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث سنتعرف أولاً على بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال النشأة والتطور والوظائف والهيكل التنظيمي، ثم سنتطرق إلى السياسة الإقراضية التي يعتمد عليها والتي تضمن قيامه بالدور المنوط به وذلك بالتطرق إلى الشروط الواجب توفرها في المقترض واجراءات منح القرض من طرف البنك وكيفية متابعته.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم الوظائف التي يقوم بها، والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة ووكالة ميله بصفة خاصة على النحو التالي:

أولاً: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية الجزائرية، تأسس تبعا لإعادة الهيكلة للبنك الوطني الجزائري، وذلك طبقا للمرسوم الرئاسي (106/82) المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال قدره مليار ومئتا ألف دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري كمؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع العمومي، مقره الجزائر العاصمة، ويخضع للقواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقروض هدفه تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية اليدوية وكذلك الصناعات الزراعية.

أصبح يحتضن في يومنا هذا 289 وكالة و 31 مديرية جهوية، يشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، صنفه بنك Bankers - Almamach الطبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، ويحتل البنك كذلك المركز 688 في الترتيب العالمي بين 4100 بنك مصنف. وفي إطار التوجهات الاقتصادية للجزائر في مجال تشجيع الاستثمارات، عمل البنك على تطوير مستوى أداءه بما يتوقع مع تطلعات العملاء والمستثمرين.

وللإشارة يعتبر بنك بدر من أولى البنوك التي اتبعت أحدث وسائل الإعلام الآلي، حيث بإمكان الزبائن سحب أموالهم من أي بنك من الوكالات وذلك بفضل ربط أجهزة الكمبيوتر مع بعضها البعض على عكس النظام القديم، حيث إذا أراد شخص سحب أي مبلغ من وكالة أخرجير تلك المتعامل معها فعلى الوكالة الأخرى الاتصال بالوكالة المعنية للتأكد من وجود المبلغ المطلوب.

ثانياً: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يمكن إبراز تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المراحل التالية:¹
1982-1990: خلال السنوات الأولى كان هدف البنك المنشود وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 2017/02/12، على الساعة 14:00.

ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوباً في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

1991-1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك، سعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحويل أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن إبراز تطور هذه المرحلة في النقاط التالية:

- **1991:** تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الدولية.
- **1992:** عرفت عدة تطورات وهي:
 - وضع برمجيات logiciel sybou مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية.
 - تسيير القروض.
 - تسيير عمليات الصندوق.
 - الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.
- إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، عمليات الاعتماد المستندي، أصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.
- إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.
- **1993:** إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- **1994:** تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR.
- **1996:** إدخال عملية الفحص السلبي Télétraitement فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد في الوقت الحقيقي.
- **1998:** تشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك.

2000: المرحلة الحالية تتميز بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية، لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة، وجعل نشاطاتها تساير في إعداد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، وقد رفع بنك BADR إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وفي نفس الوقت رفع المستوى في مجال معاونته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة بصدد مساندة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه. كما وضع البنك برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصنة البنك وتحسين الخدمات، وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي.

2001: تتمثل أهم التطورات الحاصلة في هذه الفترة في:

- إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض والمدة ما بين 20 و 90 يوما بالنسبة لقروض الاستغلال والاستثمار أو مكان التسليم لغرض دراسة وكالة المديرية الجهوية والمديرية العامة.
- التطهير المحاسبي والمالي
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- تعميم شبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية Méga-Pac.
- إنشاء تصنيف آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.
- 2002:** تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.
- 2003:** إدخال نظام (syrat) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء إلى النقل الذاتي للقيم بما يسمح بتقليص فترة تغطية الصكوك والأوراق التجارية.
- 2004:** تعميم استخدام الشبائيك الآلية للأوراق النقدية (les guichets automatiques des billets) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.
- 2006:** في ماي تم إدخال المقاصة الالكترونية télé compensation وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب télédés virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ولمحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.
- 2007-2012:** تتميز هذه المرحلة بالمشاركة الضرورية للبنوك العامة في إنعاش الاستثمارات المنتجة، وتلائم أنشطتها ومستوى خدماتها مع مبادئ اقتصاد السوق، كما عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الزيادة في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص (جميع الفروع)، مع زيادة المساعدة التي تقدمها في المجال الزراعي. إلى جانب قيامه بإجراء عملية تحديث للبنك وتحسين الفوائد، وقد جاء برنامج المحاسبة والمالية بالحلول لمعالجة جملة من المشاكل من أهمها:
- تعزيز المحاسبة والشؤون المالية.
- مقدمة للمخطط الجديد للحسابات في المحاسبة المركزية.
- إنشاء التطبيق dématérialisation على الدفع ونقل الصور.
- أطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية القرض الريفى RFIG لتمويل القطاع الزراعي والأنشطة لمدة سنة واحدة ويجوز تمديدها إلى 06 أشهر في حالة القوة القاهرة .
- تم التوقيع على إتفاق بين البنك ووزارة الزراعة والتنمية الريفية حيث تقوم هذه الأخيرة بتغطية الفوائد على قروض RFIG.

ثالثاً: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

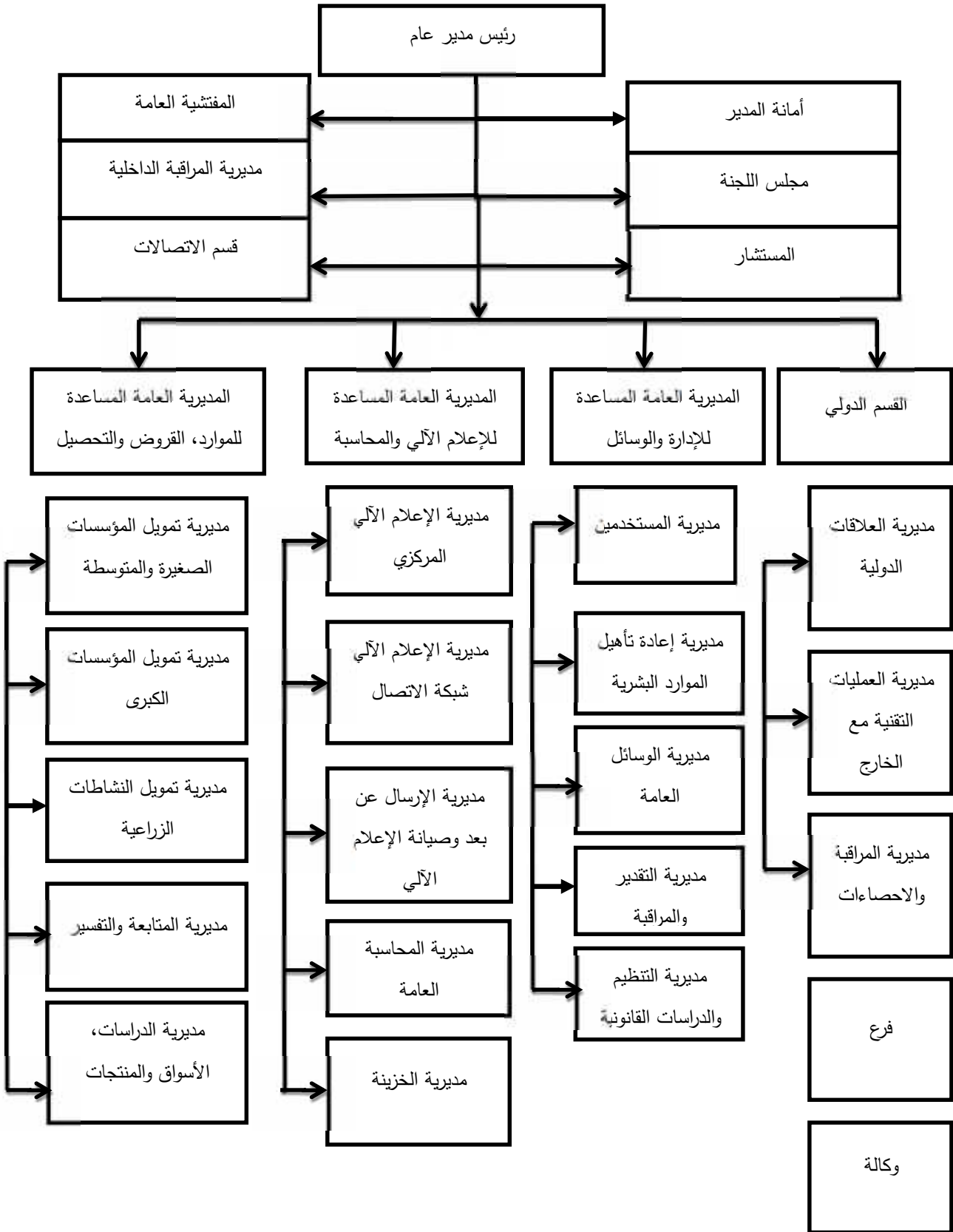
- تماشياً مع القوانين والقواعد سارية المفعول في النظام المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بمجموعة من المهام والوظائف متمثلة في:¹
- ج) تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقاً للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
 - ج) إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
 - ج) تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
 - ج) تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
 - ج) تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ج) الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

رابعاً: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة:

يتلخص الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة بصفة خاصة في الأشكال التالية:

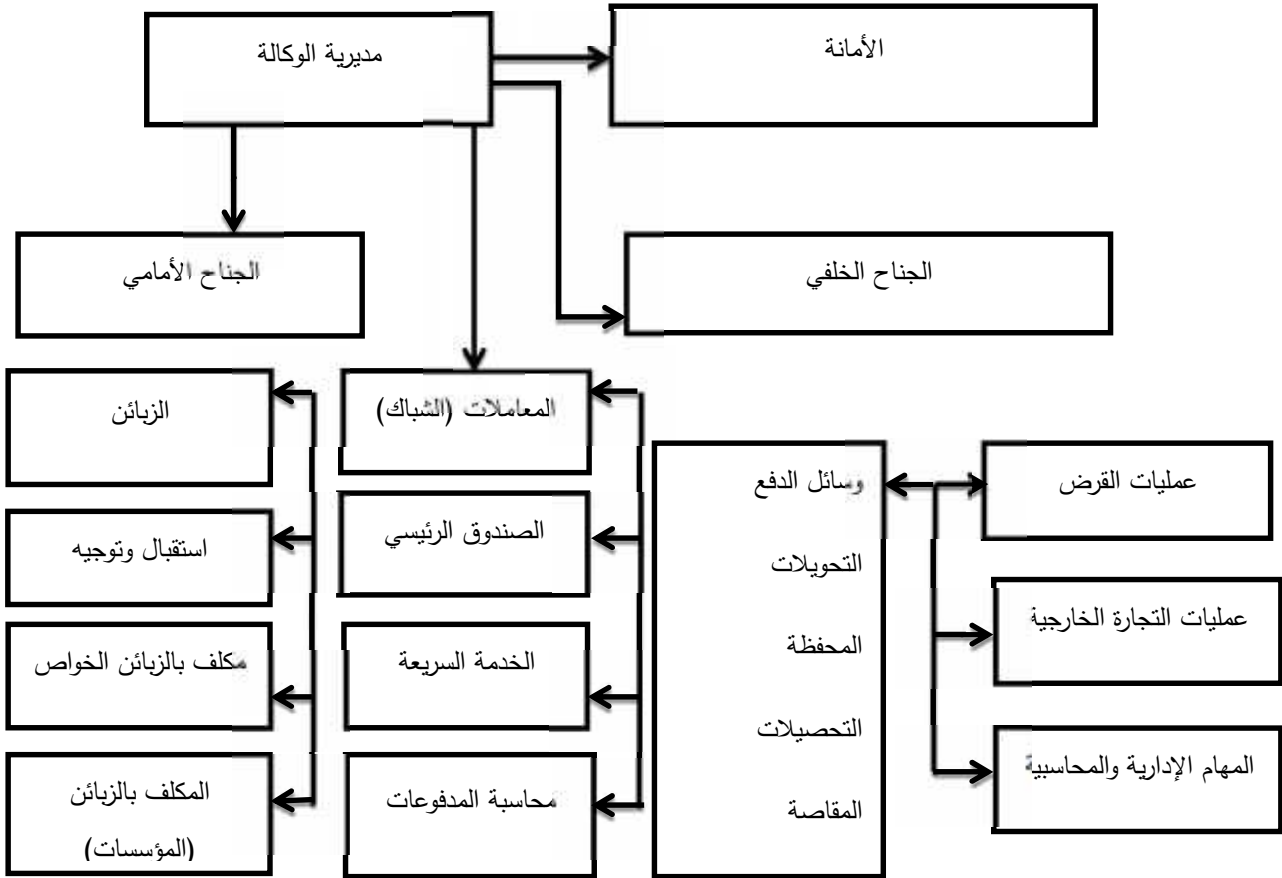
¹ وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة يوم 2017/02/12 على الساعة 14:00.

الشكل 09: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله

الشكل 10: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة:



المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

المطلب الثاني: إجراءات منح القرض ومتابعته من طرف البنك

تتمثل مختلف إجراءات منح القرض وكيفية متابعته فيما يلي:

أولاً: الشروط الواجب توفرها في المقترض

هناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها في المقترض عند التقدم لطلب قرض وهي:¹
 N̄ السمعة الجيدة والأهلية: بحيث يجب أن يكون محل ثقة وبدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19 سنة فما فوق).

N̄ أن يكون النشاط الممول اقتصادياً يساهم في التنمية الاقتصادية.

N̄ أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.

N̄ أن يكون النشاط فعلاً موجهاً لخلق فرص عمل جديدة.

¹ وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة بتاريخ 14 / 02 / 2017 على الساعة 14:30.

إن الدراسات المالية أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

ثانيا: معدلات الفائدة المطبقة

إن لمعدلات الفائدة دورا مهما في حركة الائتمان البنكي، فهي لديها القدرة على رفع حجم المدخرات المالية وتعبئة الموارد البنكية للبنوك، ولقد مرت أسعار الفائدة بعدة تغيرات خاصة بعد قانون النقد والقرض، وقد اعتمد على تحرير أسعار الفائدة من أجل تقليص أخطار المعدلات الموجهة، وهذا ما دفع إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الفلاحي، فقد وصلت أسعار الفائدة على القروض الموسمية سنة 2004 إلى 8% مقابل 6% المطبقة على القروض متوسطة الأجل و5% المطبقة على القروض طويلة الأجل، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض في معدلات الفائدة لجأت الدولة إلى استعمال معدلات تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع.

وتحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقرض دفع الدولة إلى تحمل الفارق بين معدلات الفائدة، وبالتالي فإنها تدفع مبالغ طائلة لك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق.¹

المطلب الثالث: كيفية منح القرض والضمانات المقدمة للحصول عليه

تتمثل كيفية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مجموعة من الطرق، إلا أنها لا تمنح إلا بتقديم عدة ضمانات متنوعة، وهي بالتفصيل كما يلي:

أولاً: كيفية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله

من أجل دراسة سياسة الوكالة في منح القروض قررنا التطرق إلى الطريقة المعتمدة من طرف الوكالة في منح القروض والتمثلة فيما يلي:²

1. المقابلة وطلب القرض: وهي تعتبر الخطوة الأولى لطلب القرض، حيث يجب على المقترض أن يكون لديه حساب بنكي وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض.

2. تكوين الملف: يقوم المقترض الذي يتراوح عمره بين 19 و35 سنة بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك، ثم تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل وتضم:

- ج اسم المشروع
- ج الشكل القانوني
- ج مجال النشاط
- ج تقديم المؤسسة والعنوان، الشهادة أو الخبرة المهنية.

¹ وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله يوم 2017/02/14، على الساعة 14:30.
² المرجع نفسه

3. إشعار بالقبول: بعد الدراسة التقنية والمالية للعميل يتم قبول ملف المقترض من طرف الوكالة ثم يقوم

بتقديم الوثائق التالية للبنك:

- ج نسخة من بطاقة حرفي
- ج الالتزام والتعهد بالرهن والعتاد
- ج بطاقة الإقامة
- ج الحصول على قرض مالي من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
- ج المساهمة الذاتية (الدفع نقدا)
- ج نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها
- ج التعهد والالتزام بالانخراط لدى الصندوق التضامني للمؤسسات الصغرى FG MMC
- ج شهادة عدم المديونية CFMA
- ج تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة مع تجديده كل سنة.

4. شهادة التأمين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب: ومن مكوناتها ما يلي:

- ج اسم ولقب المسير
- ج العنوان
- ج تسمية المشروع
- ج نوعية النشاط
- ج القطاع (المنطقة)
- ج الوثائق المطلوبة من طرف البنوك لملف الاستثمار
- ج الإمضاء على اتفاقية المأمّن المقدمة من طرف البنك
- ج الوثائق الصالحة لفهم المشروع.

5. اتخاذ القرار والمتابعة: عند ايداع ملف القرض على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخيرة عن طريق لجنة

القرض الموجودة على مستواها والتي تتكون عادة من المدير ورؤساء المصالح بدراسة الوضع المالي لطالب القرض، وإذا ما تحصل على قروض من قبل أم لا، وكذا معرفة نوعية القرض المطلوب والضمانات المقدمة من طرف المقترض.

ثانيا: الضمانات المقدمة للحصول على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح القروض للعملاء مقابل مجموعة من الضمانات ومنها:¹

1. **رهن القيم الثابتة:** مثل رهن الأراضي الفلاحية، ورهن الأراضي القابلة للبناء، رهن الورشات، رهن المنازل.

¹ وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة يوم 2017/02/14، على الساعة 14:30.

2. **رهن العتاد بكل أنواعه:** سواء كان ثابت مثل المكاتب ومنتقلا مثل السيارات والشاحنات، حيث يجب أن يكون رهن العتاد مسجلا، كما أن العتاد المتنقل يكون على سبيل تحويل الملكية أي يصبح العتاد ملكا للبنك.

3. **التأمين متعدد المخاطر:** يجب أن يكون التأمين باسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنه في حالة ما إذا كان هناك أخطار أو حوادث على الرهن فإن التعويض الذي يحصل عليه المستفيد من القرض من قبل مصلحة الضمان يستفيد منه البنك وذلك لتغطية القرض الممنوح.

4. **اكتتاب سندات الأمر:** وهي عبارة عن ورقة تجارية يقر فيها المقترض بمديونيته للبنك وذلك لاستخدامه اللجوء إلى القضاء للفصل في الأمر في حالة نزاع أو تعثر الدين، أما في حالة عدم سداد ثمن القرض والفوائد المترتبة عليه يتخذ البنك عدة إجراءات من بينها:

أ) **الاستدعاء الأول:** في بداية الأمر يقوم البنك باستدعاء العميل لمعرفة السبب في عدم سداده لدينه ومحاولة التماس الحلول الممكنة، وفي حالة عدم استجابته للاستدعاءات المرسلّة إليه يضطر البنك إلى القيام بالزيارات الميدانية لمعرفة وضعيته المادية والتي تكشف من خلالها نية العميل في عدم السداد، فيوجه له البنك إنذار على الضمانات المقدمة له (المرهونة)، وفي حالة عدم استجابته يلجأ البنك إلى استخدام القانون.

ب) **الاستدعاء الثاني:** في حالة عدم استجابة العميل للاستدعاء الأول يضطر البنك إلى اللجوء إلى المعالجة القانونية والقضائية وتتمثل في مطالبة العميل بالتسديد الفوري والكلي للقرض، أما إذا استجاب العميل للاستدعاء الأول وبرر أسباب عدم التسديد هنا يمكن للبنك تقديم بعض المساعدات مثل: إعادة الجدولة، تمديد المدة، أو دفع قيمة القرض على أقساط.

المبحث الثاني: دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي

تعتبر طريقة القرض التنقيطي طريقة آلية في التنقيط وتصنيف خطر القرض، حيث تعتمد على المعالجة المعلوماتية والتحليل الاحصائي الذي يسمح بتخصيص نقطة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

وسنقوم في هذا المبحث بتطبيق هذه الطريقة على إحدى المؤسسات الطالبة للقرض، بالتفصيل.

المطلب الأول: مكونات ملف طلب القرض

يشترط البنك على كل عميل أن يقدم ملف من أجل الحصول على القرض والذي يتكون من مجموعة من الأوراق والوثائق الإدارية والتي تتمثل في:¹
أولاً: الوثائق القانونية والإدارية: تتكون من:

- Ñ طلب القرض ممضي من طرف المعني بالأمر
- Ñ نسخة طبق الأصل من الشكل القانوني للمؤسسة
- Ñ نسخة طبق الأصل من السجل التجاري أو أي وثيقة تثبت نشاط المعني
- Ñ نسخة طبق الأصل لعقد الملكية أو الكراء أو التنازل للمحل
- Ñ عنوان المؤسسة.

ثانياً: الوثائق المحاسبية والضريبية:

- Ñ الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة في حالة مؤسسة قديمة
- Ñ الميزانية وجدول حسابات النتائج للخمس السنوات القادمة في حالة مؤسسة جيدة
- Ñ جدول مخطط التمويل أو جدول الخزينة
- Ñ الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب واتجاه وكالات العمال الأجراء وغير الأجراء.

ثالثاً: الوثائق الاقتصادية والمالية:

- Ñ الفاتورة الشكلية، الكشوفات، وعقود التجهيز
- Ñ مخطط التكلفة ومفكرة الطلبات
- Ñ تقديرات الأشغال المقرر إنجازها.

رابعاً: وثائق أخرى:

- Ñ وثيقة تبين حق الاستفادة من عدم دفع الضريبة على القيمة المضافة أو امتياز في حق امتلاك الأرض أو المشروع
- Ñ كل وثيقة يعتبرها طالب القرض مهمة من أجل الحصول على القرض.

¹ وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميله يوم 2017/02/19، على الساعة 15:00

المطلب الثاني: دراسة ملف المؤسسة الطالبة للقرض

بعد تقديم كل الوثائق المطلوبة يودع الملف في الوكالة والذي يضم كل الوثائق المذكورة سابقا، وبعد مراقبة الملف من قبل الوكالة من حيث المبلغ ونوع القرض والضمانات المقدمة، يتم إنجاز على مستوى هذه الوكالة وثيقة تعريف بالمؤسسة الطالبة للقرض كما يلي:¹

أولاً: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض:

الشكل القانوني: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة

القطاع: مؤسسة خاصة

النشاط: صناعة الأجر

العنوان: بلدية تاجنانت ميلا

نوع القرض: قرض استثماري

مبلغ القرض: 116.832.000 دج

مدة القرض: 5 سنوات.

ثانياً: دراسة طلب القرض:

إن دراسة هذا النوع من القروض تتم على مستوى المديرية الجهوية عن طريق عون مكلف بالدراسة، حيث يقوم بدراسة الملف ثم يحيله إلى المدير ونوابه من أجل اتخاذ القرار النهائي. ويقوم العون المكلف بالدراسة بمجموعة من العمليات متمثلة في:

1. الزيارة الميدانية: حيث يقوم بالتوجه إلى موقع المؤسسة الطالبة للقرض من أجل المعاينة الفعلية

للمشروع، ويجب أن تكون مرفقة بمحضر قضائي بغية التأكد من المعلومات التي يقدمها للبنك.

2. دراسة وضعية المؤسسة اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: يقوم هنا المكلف بالدراسة

بإجراء عملية تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض، وذلك لمعرفة ما إذا كانت في

حالة مديونية اتجاه البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، وما إذا كانت قادرة على الوفاء

بالتزاماتها، أما في حالة ما إذا كانت تتعامل مع البنك ويكون هذا الأخير على دراية بوضعيتها

المالية فهنا لا يتم القيام بهذه العملية نظراً لوجود ثقة متبادلة بينهما.

3. دراسة امكانيات المؤسسة: وهذا لمعرفة حجم ونوعية التجهيزات المتوفرة لديها والتي تساعد

على مزاولتها نشاطها وبالتالي امكانية استمرارها في هذا المجال، وكذا ما إذا كان لديها يد عاملة

تتميز بالكفاءة والخبرة والمهارة العالية.

¹ وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلا يوم 2017/02/19، على الساعة 15:00

المطلب الثالث: تقييم ملف طلب قرض بطريقة القرض التنقيطي

سنقوم هنا بتقييم أحد الملفات المتعلقة بطلب قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي، وفيه نعتمد على مجموعة من المتغيرات منها المحاسبية ممثلة في مختلف النسب المالية وأخرى فوق المحاسبية.

أولاً: المتغيرات فوق المحاسبية:

لقد اعتمدنا في هذا النوع على 7 متغيرات فوق المحاسبية متمثلة في:

1. المؤسسة ونشاطها: يتم تحديد نقطة المؤسسة ونشاطها من خلال الظروف المحيطة بها سواء منها الاقتصادية أو السياسية للبلاد، وكذا نوع القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، وأيضاً السوق والآفاق المستقبلية لها، ويمكن توضيح كيفية تحديد نقطة المؤسسة ونشاطها من خلال الجدول التالي:

الجدول 01: متغيرات المؤسسة ونشاطها:

العلامة	النقطة						الوزن	الرمز	المعيار
	06	05	04	03	02	01			
0.2	ظروف سيئة للغاية	ظروف عصبية	ظروف غير مستقرة	ظروف جيدة	ظروف جيدة للغاية	ظروف ممتازة	20%	A1	الظروف المحيطة
0.9	في طريق الغرق	قطاع منحط	قطاع مهدد	قطاع سليم	قطاع صلب	قطاع مرجعي	30%	A2	القطاع
0.6	منهار	قليل الأهمية	هش	مقاوم	منافس	مهيم	30%	A3	السوق
0.4	ليس لها مستقبل	آفاق ضعيفة	آفاق غير مؤكدة	آفاق معتدلة	آفاق إيجابية	آفاق آمنة	20%	A4	الآفاق المستقبلية
2.1	النقطة النهائية								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل النتائج:

يتم احتساب النقطة الترجيحية لمعيار المؤسسة ونشاطها وفقاً لعلاقات التالية:

العلامة الترجيحية = النقطة الترجيحية × الوزن / 100
النقطة النهائية = مجموع العلامات الترجيحية

أ- **معايير الظروف المحيطة:** يعتمد هذا المعيار على أهم العناصر التي تعكس الحالة الاقتصادية والسياسية للبلد والتي تتمثل في استقرار المؤسسات وتطور العوامل الاقتصادية، وقد تحصلت المؤسسة على العلامة (1) وهذا ما يدل على أن هذه المؤسسة تعمل في بلد يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية صنفتم بالامتازة.

ب- **معايير القطاع:** يتم تصنيف هذا المعيار من خلال أهمية القطاع الذي ينشط فيه ومدى ضغوط المنافسة التي تواجهها هذه المؤسسة، وقد تحصلت المؤسسة على العلامة (3) وهذا يدل على أن المؤسسة تعمل في قطاع سليم.

ت- **معايير السوق:** يقوم هذا المعيار على وضعية المؤسسة في السوق وفعاليتها في التصدير ومدى نموها هي العناصر الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تقييمه، وقد تحصلت المؤسسة على العلامة (2) وهذا يدل على أنها مؤسسة منافسة.

ث- **معايير الآفاق المستقبلية:** تحصلت المؤسسة وفق هذا المعيار على العلامة (2) وتعتبر هذه النتيجة على أن للمؤسسة آفاق مستقبلية ايجابية وملائمة للتطور.

2. **المؤسسة وإدارتها:** يتم تحديد نقطة معيار المؤسسة وإدارتها من خلال الموارد التي تتمتع بها المؤسسة والإطار القانوني لها وكذلك طريقة تسييرها والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 02: متغيرات المؤسسة وإدارتها:

العلامة	النقطة						الوزن	الرمز	المعيار
	06	05	04	03	02	01			
0.9	موارد معدومة	الموارد ناقصة	موارد غير كافية	موارد مقبولة	موارد موجودة	موارد استثنائية	40%	A5	الموارد
1.2	قانون كارثي	قانون عاجز	قانون ضعيف	قانون مقبول	قانون مطابق	قانون تام	30%	A6	الإطار القانوني
0.9	تسيير غير موجود	تسيير سيء	تسيير عادي	تسيير جيد	تسيير ديناميكي	تسيير مثالي	30%	A7	الإدارة والتسيير
3	النقطة النهائية								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل النتائج:

يتم احتساب نقطة المؤسسة وإدارتها من خلال العلاقات السابقة الذكر وذلك كما يلي:
نقطة الإدارة = مجموع النقاط الترجيحية.

أ- **معايير الموارد:** تحصلت المؤسسة على العلامة (3) ويعني ذلك أن للمؤسسة موارد مقبولة.

ب- معيار الإطار القانوني: حيث تحصلت المؤسسة على العلامة (3) الأمر الذي جعل المؤسسة تصنف في إطار قانوني مقبول.

ت- معيار التسيير والإدارة: تحصلت المؤسسة على العلامة (3) وذلك ما يفسر أن المؤسسة لها تسيير جيد لأعمالها.

ثانيا: المتغيرات المحاسبية:

اعتمدنا في هذا النوع على مجموعة من النسب المالية قدرت ب 13 نسبة مالية، حيث سنقوم هنا عند إجراء مختلف الحسابات بالاعتماد على الميزانيات للسنوات 2013 و 2014 و 2015 وذلك باعتبار أن المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة قديمة وهذا حسب ما تم ذكره سابقا، وهي مقسمة إلى:

ج) نسب التوازن المالي

ج) نسب الهيكلية

ج) نسب النشاط والتسيير

ج) نسب الربحية

1. نسب التوازن المالي: يتم تحديد نقطة التوازن المالي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي والتي

تتمثل في: نسبة رأس المال العامل، نسبة الاحتياج لرأس المال العامل، نسبة الخزينة.

حيث يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول 03: نسب التوازن المالي:

العلامة	النقطة						الوزن	الرمز	النسبة
	06	05	04	03	02	01			
0.35	أدنى من 0.8	أعلى من 0.8 وأدنى من 0.9	أعلى من 0.9 وأدنى من 1	أعلى من 1 وأدنى من 1.1	أعلى من 1.1 وأدنى من 1.2	أعلى من 1.2	35%	B1	نسبة رأس المال = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
0.4	أعلى من 1.2	أعلى من 1.1 وأدنى من 1.2	أعلى من 1 وأدنى من 1.1	أعلى من 0.9 وأدنى من 1	أعلى من 0.8 وأدنى من 0.9	أدنى من 0.8	40%	B2	نسبة الاحتياج لرأس المال = أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل
0.5	الخزينة سالبة	أعلى من 0.1 وأدنى من 1.1	أعلى من 1 وأدنى من 1.1	أعلى من 1.1 وأدنى من 1.2	أعلى من 1.2 وأدنى من 1.3	أعلى من 1.3	25%	B3	نسبة الخزينة = رأس المال العامل / الإحتياج لرأس المال العامل
1.25	النقطة النهائية								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل النتائج:

- بعد إجراء مختلف الحسابات الضرورية توصلنا إلى النتائج التالية:
- أ- بعد حساب نسبة رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث السابقة 2013، 2014، 2015، تحصلت المؤسسة على العلامة (1) أي أنها أكبر من 1.2.
- ب- نسبة الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة في السنوات الثلاثة تحصلت على العلامة (6) أي أنها أكبر من 1.2.
- ت- نسبة الخزينة للمؤسسة في السنوات الثلاثة السابقة تحصلت على العلامة (1) أي أنها أكبر من 1.3.

من خلال ما سبق فإن نقطة التوازن المالي يتضح أنها علامة متدنية نوعا ما (1.25) وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية غير مريحة.

2. **نسب الهيكلية:** يتم تحديد نقطة الهيكلية يتم تحديد نقطة الهيكلية للمؤسسة من خلال حساب نسبة درجة الاهتلاك، نسبة هيكل التمويل، نسبة السيولة العامة، نسبة خطر التصفية، نسبة خطر التشغيل، وإعطاء لكل نسبة نقطة خاصة بها، كما يبين في الدول التالي:

الجدول 04: النسب الهيكلية

العلامة	النقطة						الوزن	الرمز	النسبة	
	06	05	04	03	02	01				
0.6	أعلى من %80	أعلى من %60 وأدنى من %80	أعلى من %40 وأدنى من %60	أعلى من %20 وأدنى من %40	أعلى من %10 وأدنى من %20	أدنى من %10	20%	C1	نسبة درجة الإهلاك = الإهلاكات/ إجمالي الموجودات	
1.2	أعلى من %75	أعلى من %65 وأدنى من %75	أعلى من %55 وأدنى من %65	أعلى من %45 وأدنى من %55	أعلى من %35 وأدنى من %45	أدنى من %35	20%	C2	نسبة هيكل التمويل = الديون الطويلة والمتوسطة/ رأس المال	
0.2	أدنى من 0.8	أدنى من 0.9 وأعلى من 0.8	أدنى من 1 وأعلى من 0.9	أدنى من 1.1 وأعلى من 1	أدنى من 1.2 وأعلى من 1.1	أعلى من 1.2	20%	C3	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل	
1.8	أدنى من %10	أعلى من %10 وأدنى من %15	أعلى من %15 وأدنى من %20	أعلى من %20 وأدنى من %25	أعلى من %25 وأدنى من %30	أعلى من %30	30%	C4	نسبة مخاطر التصفية = صافي الأصول/ مجموع الميزانية	
0.5	FR < 0	أعلى من %0 وأدنى من %10	أعلى من %10 وأدنى من %20	أعلى من %20 وأدنى من %25	أعلى من %25 وأدنى من %30	أعلى من %30	10%	C5	نسبة مخاطر التشغيل = رأس المال العامل/ (المخزون + الزبائن)	
4.3	النقطة النهائية									

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل النتائج:

بعد حساب النسب توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- نسبة درجة الإهلاك في المؤسسة في السنوات الثلاثة السابقة 2013، 2014، 2015 تحصلت على النقطة (3) أي أنها محصورة بين 20% و 40%.

ب- نسبة هيكل التمويل في السنوات الثلاثة السابقة للمؤسسة تحصلت على النقطة (6) أي أنها أعلى من 75%.

ت- نسبة السيولة العامة في السنوات الثلاثة للمؤسسة تحصلت على النقطة (1) أي أنها أعلى من 1.2.

ث- نسبة خطر التصفية للمؤسسة في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (6) أي أنها أدنى من 10%.

ج- نسبة خطر التشغيل في المؤسسة في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (5) أي أنها أعلى من 0% وأدنى من 15%.

يتضح من خلال حساب نقطة الهيكل للمؤسسة أنها مرتفعة (4.3) وهذا أمر مقلق بالنسبة للمقرض.

3. نسب النشاط والتسيير: يتم تحديد نقطة النشاط والتسيير من خلال حساب مدة دوران الزبائن، مدة

دوران الموردين، نسبة خطر النشاط، نسبة مصاريف العمال، نسبة المصاريف المالية.

يتم اعطاء نقطة لكل نسبة للوصول إلى النقطة النهائية لمعيار النشاط والتسيير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: نسب النشاط والتسيير

العلامة	النقطة						الوزن	الرمز	النسبة
	06	05	04	03	02	01			
1.5	أعلى من 75 يوم	أعلى من 60 يوم وأدنى من 75 يوم	أعلى من 45 يوم وأدنى من 60 يوم	أعلى من 30 يوم وأدنى من 45 يوم	أعلى من 15 يوم وأدنى من 30 يوم	أدنى من 15 يوم وأعلى من 30 يوم	25%	C6	نسبة دوران الزبائن = { (الزبائن + أوراق القبض + الأوراق التجارية غير المخصومة) / رقم الأعمال TTC} * 360
0.25	أدنى من 15 يوم	أدنى من 30 يوم وأعلى من 15 يوم	أدنى من 45 يوم وأعلى من 30 يوم	أدنى من 60 يوم وأعلى من 45 يوم	أدنى من 75 يوم وأدنى من 60 يوم	أعلى من 75 يوم	25%	C7	نسبة دوران الموردون = { (الموردون + أوراق الدفع) / المشتريات TTC} * 360
0.8	FR سالبة	أدنى من 30 يوم وأعلى من 0	أدنى من 60 يوم وأعلى من 30 يوم	أدنى من 90 يوم وأعلى من 60 يوم	أدنى من 120 يوم وأعلى من 90 يوم	أعلى من 120 يوم	20%	C8	نسبة مخاطر النشاط = {رأس المال العامل / رقم الأعمال} * 360
0.15	أعلى من 45%	أدنى من 45% وأعلى من 40%	أدنى من 40% وأعلى من 35%	أدنى من 35% وأعلى من 30%	أدنى من 30% وأعلى من 25%	أدنى من 25%	15%	C9	نسبة تكلفة العمال = تكاليف العمال / القيمة المضافة
0.9	أعلى من 35%	أدنى من 35% وأعلى من 30%	أدنى من 30% وأعلى من 25%	أدنى من 25% وأعلى من 20%	أدنى من 20% وأعلى من 15%	أدنى من 15%	15%	C10	نسبة التكاليف المالية = المصاريف المالية / القيمة المضافة
3.6	النقطة النهائية								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل النتائج:

- أ- مدة دوران الزبائن في المؤسسة لسنوات 2013، 2014، 2015 تحصلت على النقطة (6) أي أنها أعلى من 75 يوم.
- ب- مدة دوران الموردون في المؤسسة للسنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (1) أي أنها أعلى من 75 يوم.
- ت- نسبة خطر النشاط في المؤسسة للسنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (4) أي أنها محصورة ما بين 30 و60 يوم.
- ث- نسبة مصاريف العمال في المؤسسة للسنوات 2013، 2014، 2015 تحصلت على النقطة (1) أي أنها نسبتها أقل من 25%.
- ج- نسبة المصايف المالية في المؤسسة في هذه السنوات تحصلت على النقطة (6) أي أنها نسبتها أعلى من 35%.
- من خلال حساب نقطة معيار النشاط والتسيير يتضح لنا أنها متوسطة (3.6) وهذا يدل على أن المؤسسة لها تسيير عادي من الناحية الإدارية.
4. نسب الربحية: يتم تحديد نقطة معيار الربحية من خلال حساب المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، المردودية التجارية، حيث يتم إعطاء نقطة لكل معيار للوصول إلى النقطة النهائية لهذا المعيار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 06: نسب الربحية

العلامة	النقطة						الوزن	الرمز	النسبة
	06	05	04	03	02	01			
0.35	النتيجة سالبة	أدنى من 2% وأعلى من 0%	أدنى من 5% وأعلى من 2%	أدنى من 8% وأعلى من 5%	أدنى من 11% وأعلى من 8%	أعلى من 11%	35%	C11	نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية/صافحقوقا لمساهمين
2	النتيجة سالبة	أدنى من 5% وأعلى من 0%	أدنى من 10% وأعلى من 5%	أدنى من 15% وأعلى من 10%	أدنى من 20% وأعلى من 15%	أعلى من 20%	40%	C12	نسبة المردودية التجارية= النتيجة الصافية / رقم الأعمال
0.25	الفائض الإجمالي للاستغلال سالب	أدنى من 15% وأعلى من 0%	أدنى من 20% وأعلى من 15%	أدنى من 25% وأعلى من 20%	أدنى من 30% وأعلى من 25%	أعلى من 30%	25%	C13	نسبة المردودية الاقتصادية= الفائض الإجمالي للاستغلال / (الأموال الخاصة + الديون قصيرة الأجل)
2.6	النقطة النهائية								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

تحليل النتائج:

- أ- المردودية المالية للمؤسسة في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (1) وذلك لأن نسبتها أعلى من 11%.
- ب- المردودية التجارية للمؤسسة في سنواتها الثلاثة تحصلت على النقطة (5) وذلك لأن نسبتها محصورة بين 0% و5%.
- ت- المردودية الاقتصادية للمؤسسة في هذه المدة تحصلت على النقطة (1) كونها أعلى من 30%. يتضح من خلال حساب النقطة النهائية لمعيار الربحية للمؤسسة (2.6) أن مردودية المؤسسة في وضعيتها حسنة.

ثالثاً: النقطة النهائية للمؤسسة:

بعد احتساب مختلف النقط النهائية لمختلف المعايير (المؤسسة ونشاطها، المؤسسة وإدارتها، نسب الهيكلية، نسب التوازن المالي، نسب النشاط والتسيير، نسب الربحية) نقوم الآن بتحديد النقطة النهائية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على جدول سلم القرض المعمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

الجدول 07: جدول سلم القرض

نوع الخطر	السلم
قرض بنكي مؤمن	01
احتمال ضعيف على عدم التسديد	02
قرض بنكي متوسط المخاطر	03
احتمال عدم التسديد	04
احتمال كبير على عدم التسديد	05
التأكد من عدم التسديد	06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

وكذلك الاعتماد على جدول القرض التنقيطي الموضح كما يلي:

الجدول 08: تصنيف مخاطر القرض وفق طريقة القرض التنقيطي

الرتبة	المجال	النقطة	تصنيف المخاطر
-	-	01	1.5 > CRE
A	1.8 > CRE	02	2.5 > CRE 1.5
B	2.2 > CRE		
C	2.5 > CRE		
A	2.8 > CRE	03	3.5 > CRE 2.5
B	3.2 > CRE		
C	3.5 > CRE		
A	3.8 > CRE	04	4.5 > CRE 3.5
B	4.2 > CRE		
C	4.6 > CRE		
-	-	05	5.5 > CRE 4.5
-	-	06	CRE > 6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

ومنه وبالاعتماد على الجداول السابقة فإن النقطة النهائية للمؤسسة الطالبة للقرض موضحة في الجدول التالي:

الجدول 09: تحديد النقطة النهائية للمؤسسة الطالبة للقرض:

المعيار	العلامة	الترجيح	النقطة الترجيحية
المؤسسة ونشاطها	1.25	%25	0.3125
المؤسسة وإدارتها	3	%25	0.75
نسب التوازن المالي	2	%15	0.3
نسب الهيكلة	4.3	%15	0.645
نسب النشاط والتسيير	3.6	%10	0.36
نسب الربحية	2.6	%10	0.26
النقطة النهائية			2.63
نقطة القرض			3A

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج السابقة

رابعا: قرار البنك:

إن المؤسسة الطالبة للقرض تعتبر زونا تقليديا للبنك، وتتمتع بسياسة مالية مقبولة ونتائجها في تحسن، ومستوى المخاطر بوضعيتها هذه يكون منخفضا ومقبولا. وبعد الاطلاع على ملف القرض ودراسته بطريقة القرض التنقيطي التي أعطت صورة واضحة ودقيقة عن وضعيتها المالية توصل المكلف بالدراسة إلى نتائج يمكن القول عنها أنها إيجابية، وهو ما جعل قرار البنك هو الموافقة على منح القرض للمؤسسة محل الدراسة والذي قدره 116.832.000 دج.

خلاصة الفصل الثالث:

إن تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلا يتطلب بناء قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسة الطالبة للقرض حيث تتضمن مجموعة من البيانات المحاسبية وفوق المحاسبية، وهذا ما تم التعرض له في هذا الفصل، حيث قمنا فيه بدراسة أحد الملفات التي تخص مؤسسة ما طالبة للقرض، وذلك بتطبيق طريقة القرض التنقيطي عليها، وفيها اعتمدنا على 07 متغيرات فوق محاسبية (الظروف المحيطة، السوق، القطاع، الآفاق المستقبلية، الموارد، الإطار القانوني، الإدارة والتسيير)، إضافة إلى 16 متغيرة محاسبية ممثلة في عدة نسب مالية (نسب التوازن المالي، نسب الهيكل، نسب الربحية، نسب النشاط والتسيير)، وتتم هذه الدراسة بالاعتماد على مجموعة من الوثائق المقدمة من طرف العملاء.

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن لاستخدام طريقة القرض التنقيطي أهمية كبيرة نظرا لفعاليتها في إبراز درجة الخطر الذي يمكن أن يتعرض له البنك وخاصة الخطر الائتماني، حيث تساهم هذه الطريقة بشكل كبير في تسهيل اتخاذ القرار المناسب في منح القرض لطالبه أو رفضه، وبالتالي تفادي المخاطر الائتمانية الممكن وقوعها.

الخاتمة

تتضمن الخاتمة: الخلاصة العامة، نتائج اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة، الاقتراحات والتوصيات، آفاق الدراسة، وسوف نستعرضها على النحو التالي:

أولاً: الخلاصة العامة:

إن استعمال البنوك التجارية للطرق الكلاسيكية في معرفة الوضعية المالية للمقترض ومن ثم اتخاذ قرار منح القروض، أصبحت لا تستجيب للمتطلبات الجديدة للمحيط البنكي، بحيث أن استعمال طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في البنوك التجارية غير كافية، وذلك لعدم أخذ هذه الطريقة في الاعتبار دراسة المتغيرات الكيفية التي من الممكن جداً أن يكون لها مستوى دلالة كبير في تحديد المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية، وذلك باعتبار أن البنوك في ظل هذه التغيرات ملزمة بتقديم إجابات سريعة لطلبات الإقراض التي لا تحتل التأخير. وهذا ما يستوجب البحث عن طرق أكثر فعالية تمكنها من اتخاذ القرارات بدقة إلى حد ما وفي وقت قياسي وهذا ما استوجب عليها اللجوء إلى استعمال طرق حديثة تمكنها من تقادي مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها ومن ثم مساعدتها على اتخاذ القرار الائتماني المناسب.

وتعتبر طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الحديثة، حيث أصبحت تعد أحد المواضيع الهامة التي توليها إدارة المخاطر الائتمانية أهمية كبيرة خاصة مع التغيرات المستمرة التي تحصل في البيئة البنكية، وتزايد الخيارات المتاحة أمام الجهات المقترضة، ونتيجة لذلك وجدت البنوك التجارية نفسها مجبرة على مسايرة هذه التغيرات.

ويعتبر استخدام طريقة القرض التنقيطي كطريقة احصائية مستعملة في المجال البنكي ذو أهمية بارزة في توقع المخاطر الائتمانية، حيث تعتمد على المنطق الرياضي كأسلوب في البحث والتحليل والمعالجة، مما يسمح بإعطاء معان ذات دلالة للبيانات المتاحة، وتحقيق نتائج مثبتة بالبرهان يمكن الوثوق بها واستخدامها فيما بعد في عملية التوقع.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة وجود تكامل بين كل من التحليل المالي والأساليب الاحصائية في توقع هذه المخاطر، والهدف من ذلك هو تجنب القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده في مجال تشخيص المخاطر الائتمانية، فاستخدام الأساليب الاحصائية في تشخيص المؤسسات من شأنه أن يكشف المزيد من نقاط القوة والضعف التي تعجز أدوات التحليل الكلاسيكية عن كشفها، مما ينبغي إجراء دراسة جادة في هذا المجال.

ثانياً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة تم إثبات صحة الفرضيات كما يلي:

N المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم قدرة العميل على السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنه خسائر مالية للبنك، ويتم إدارة هذه المخاطر وفق عدة خطوات بدءاً من تحديد هذه المخاطر ثم معالجتها مروراً إلى الرقابة عليها ثم متابعتها، ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المبادئ منها مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا، تكامل إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، والمتابعة والقياس وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

N يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة على تطبيق كلا الطريقتين في اتخاذ قرار منح القرض وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

N يتم بناء دالة القرض التنقيطي بالاعتماد على عدة متغيرات منها المحاسبية (النسب المالية) ومنها فوق المحاسبية (المؤسسة ونشاطها، المؤسسة وإدارتها) وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثالثاً: نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

N تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، لذلك تعمل هذه الأخيرة على استخدام العديد من الطرق والأساليب لتقييمها وتقديرها وبالتالي تفاديها، ومن هذه الطرق نجد الطريقة الكلاسيكية منها التحليل المالي، والطرق الحديثة منها طريقة القرض التنقيطي.

N يعود سبب وقوع المخاطر الائتمانية إلى تأخر العميل في سداد التزاماته، إما بسبب تراجع قدرته المالية أو تأخره في إيداع قيمة الائتمان، وقد يكون راجعاً لمماطلته في دفع مستحقات البنك.

N يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القروض على مجموعة من الأسس منها توفر الأمان للبنك، تحقيق الربح وغيرها، وكذا مجموعة من المعايير منها شخصية العميل، الضمانات المقدمة القدرة على سداد القرض.

N تعتمد طريقة القرض التنقيطي على مجموعة من الوثائق المقدمة من قبل العملاء.

N تقوم طريقة القرض التنقيطي على منح كل زبون نقطة معينة والتي على أساسها يتم تقييمه وذلك بهدف معرفة وتصنيف درجة الخطر الذي يحمله مما يسمح باتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

رابعاً: الاقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- Ñ دعوة المؤسسات إلى الاستفادة من نتائج هذه الدراسات وتبنيها كنموذج للتنبؤ بالمخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة واتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.
- Ñ ضرورة تبني هذه النماذج من طرف البنوك لأن متابعتها لملفات المؤسسات غير كافي لأنه يتم بواسطة الاعتماد على الطريقة الكلاسيكية.
- Ñ الاعتماد على مختلف المعايير في تحليل الحالة المالية للزبائن مثل: 5CS، 5PS، PRISM وغيرها.
- Ñ إجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع للفت الانتباه إليه والحث على تطبيق هذا الأسلوب الحديث مستقبلاً في مختلف الوكالات.
- Ñ دعوة المؤسسات المالية للاهتمام بتأهيل العاملين في إدارة الائتمان وتنمية مهارات تحديد المخاطر وتقييمها.
- Ñ العمل على تطوير نظرة البنوك التجارية مع المخاطر، واعتبارها تهديدات قابلة للتحويل إلى فرص ايجابية تعزز قدرة البنك على المبادرة وتحسين إمكانيات نجاحه.

خامساً: آفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوحاً أمام دراسات أخرى نذكر منها:

- دراسة مقارنة ما بين طريقة القرض التتقيطي وطريقة التحليل بالنسب المالية.
- كيفية تطبيق طريقة القرض التتقيطي في البنوك الإسلامية.
- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تطبيق طريقة القرض التتقيطي.



فهرس المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أسعد حميد العلي: إدارة المصارف التجارية-مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
2. أسعد حميد العلي: الإدارة المالية، ط 2، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2012.
3. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
4. جلال إبراهيم: التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث، الموسوعة الاقتصادية الإدارية، القاهرة، مصر، 2011.
5. خالد توفيق الشمري: التحليل المالي والاقتصادي - في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
6. دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
7. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود: التسيير المالي - حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
8. سرور علي إبراهيم سرور: الإدارة المالية- النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
9. شقيري نوري موسى: إدارة المخاطر، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2016.
10. عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.
11. عبد الرؤوف أحمد علي محمد: إدارة المخاطر والأزمات، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
12. عدنان هاشم السامرائي: الإدارة المالية (المدخل الكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
13. فيصل محمود الشواورة: مبادئ الإدارة المالية-إطار نظري ومحتوى عملي (التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2013.
14. محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي- شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، ط 2، المملكة العربية السعودية، 2009.
15. محمد طنيب ومحمد عبيدات: الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار البداية ناشرون وموزعون ودار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.

16. محمد عبد الخالق: الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
17. محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
18. محمد قاسم خصاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2011.
19. محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان (الأساليب، الأدوات والاستخدامات العملية)، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
20. محمود عزة اللحام وآخرون: الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار الإحصار للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
21. منير شاكر محمد وآخرون: التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
22. نعيم نمر داوود: التحليل المالي - دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية موزعون وناشرون، عمان-الأردن، 2013.
23. وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- ثانيا: الرسائل والأطروحات:
24. إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2006/2007.
25. أسامة محمود موسى: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، رسالة ماجستير، تخصص: المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
26. بهية مصباح محمود صباح: العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
27. حسين ذيب: فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2011/2012.
28. حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014.
29. خضراوي نعيمة: إدارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009.

30. صوار يوسف: محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص: تسيير المؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
31. عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
32. قاسمي آسيا: تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك، رسالة ماجستير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
33. محمد عبد الحميد عبد الحي: استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم مالية ومصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.
34. مسعي سمير: تسعير القروض المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.
35. مويحي إلياس: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص: العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
36. ميرفت أبو علي كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية (بازل2)، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
37. هاجر زرارقي: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
- ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات:**
38. بدر الدين قريشي مصطفى: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، الخرطوم، السودان، يومي 05-06 افريل 2012.
39. بغدود راضية، صبايحي نوال: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة.
40. حرفوش سهام، صحراوي إيمان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

41. رحيم حسين، سيلم حمود: استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني السادس بعنوان: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008.
42. السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
43. شريف مصباح أبو كرش: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول: الاستثمار والتمويل في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، يومي 08-09 ماي 2005.
44. كمال رزيق: تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، الخرطوم، السودان، يومي 05-06 افريل 2012.
45. كمال رزيق، فريد كورتل: إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 04-05 جويلية 2007.
46. كوثر الابجي: المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 افريل 2007.
47. محمد بوزيان، صوار يوسف: محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 افريل 2007.
48. مداني بلغيث، عبد القادر دشاش: إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، جامعة ورقلة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
49. مزباني نور الدين وآخرون: أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

50. مفتاح صالح، معارفي فريدة: المخاطر الائتمانية (تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 افريل 2007.
51. منصور منال: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- رابعاً: المجالات والدراسات:**
52. إبراهيم محمد علي الجزائري، نادية شاكر النعيمي: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.
53. تانيا قادر عبد الرحمن: دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 26، 2012.
54. حيدر حمزة جودي: علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، 2008.
55. زغيب مليكة، نعيمة غلاب: مدى فاعلية نموذج التمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 04، الجزء 02، سبتمبر 2015.
56. زهرة حسن العامري: أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007.
57. زهير أحمد علي: دور سياسات منح الائتمان المصرفي في التقليل من المخاطر، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجموعة 06، العدد 21، 01 أوت 2016.
58. صالح طاهر الزرقان: التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 23، 2010.
59. صلاح الدين محمد أمين الإمام: استعمال نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 21، الفصل 04، 2012.
60. طاهر بعداش، محمد السعيد جوال: السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2011.
61. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق: إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01.

62. عبد العزيز الدغيم وآخرون: التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006.
63. عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار: محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ (scoring)، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، العدد 02، قسنطينة، 2004.
64. عطوي سميرة، ميدون احلام: مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 2005.
65. محمد عبادي: القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، السنة 05، جامعة الوادي، 2012.
66. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، 2010.

خامسا: التقارير:

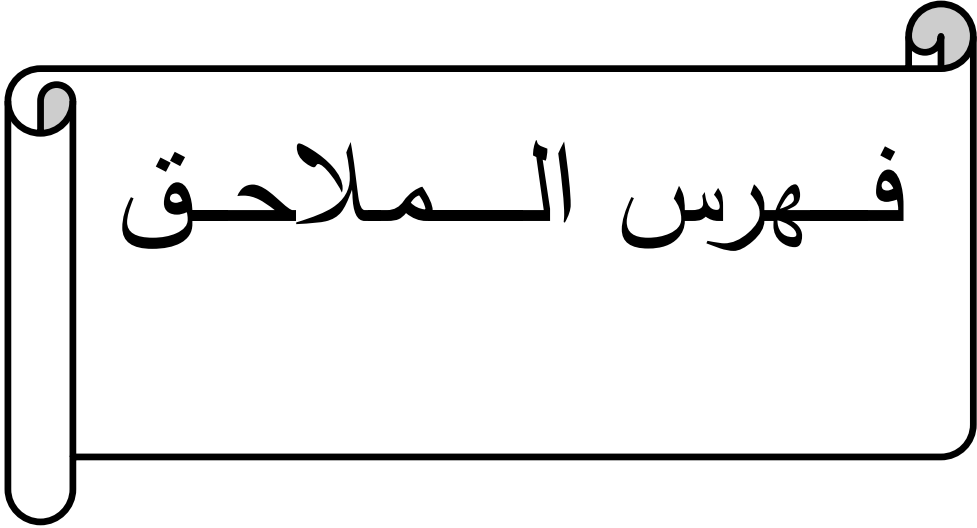
67. إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات، مارس 2006.
68. طارق الله خان، حبيب احمد: إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر احمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
69. مجلس الخدمات المالية الإسلامية: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

70. Basel committee on banking supervision: **Principle for the Management of Credit Risk**, Basel, September, 2000.
71. Hussein A. Abdou, John Pointon: **Credit scoring, Statistical techniques and Evaluation criteria: A Review of the literature, intelligent systems in accounting finance and Management**, university of Salford, 2011.

المواقع الإلكترونية:

72. أسامة عبد الخالق الأنصاري: إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، الموقع الإلكتروني: www.Kotobarabia.com، تاريخ الزيارة: 28 جانفي 2016.
73. سامح محمد: القوائم المالية وتقييم المشروعات، 2010، مقالة منشورة على موقع الإدارة والهندسة الصناعية، الموقع الإلكتروني: [http:// samehar. Wordpress. Com](http://samehar.Wordpress.Com)، تاريخ الزيارة: 04 فيفري 2017.



فهرس الملاحق

البيانات رقم 01: جدول حسابات الميزانية لسنة 2013 و 2014
COMPTES DE RESULTAS PREVISIONNELS:

Rubriques	2015		2014		2013	
	DEBIT (en dinars)	CREDIT (en dinars)	DEBIT (en dinar)	CREDIT (en dinars)	DEBIT (en dinar)	CREDIT (en dinars)
Ventes de marchandises		11.338.730.693		15.437.271.168		13.279.725.082
production						
produit fabriqués		4.620.000				
Prestations de services						
vente de travaux						
Produits annexes				4.620.000		5.660.000
Rabais, remises, ristournes accordés				(22)		(53)
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		11.343.350.693		15.441.891.190		13.285.365.135
Production stockée ou déstockées						
Production immobilisée		45.000.000				
Subventions d'exploitation						
Production de l'exercice		11.388.350.693		15.241.891.180		13.285.365.135
Achats de marchandises vendues		10.402.644.933	13.877.015.690		12.292.117.867	
Matières premières		32.000.000				
Autres approvisionnements			100.000		158.052	
Variations des stocks						
Achats déduits et de prestations de services						
Autres consommations		4.500.000	5.955.033		6.037.156	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats sous-balance générale			70.884			(102.901)
Location		503.600	247.666		24.665	
Entretien, réparations et maintenance		900.000	1.850.811		2.539.134	
Primes d'assurances		5.029.593	4.029.148		3.431.445	
Personnel extérieur à l'entreprise		3.100.500	1.410.696		3.143.732	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires			5.408.981		24.227.431	
Publicité					21.760	



Déplacements, missions et réceptions				115.972			68.580	
Autres services		88.571.109		188.768.340			133.937.402	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services/prestataires			383.880					
Consommations de l'exercice	10.537.249.734			14.085.367.102			12.485.966.326	
Valeur ajoutée d'exploitation (1-2)		851.106.959				1.156.534.089		819.315.904
Charges de personnel	42.370.496			36.607.833			24.384.487	
Impôts et taxes et versements assimilés	158.742.229			237.164.139			168.940.298	
Excédent brut d'exploitation		649.986.264				1.082.762.117		625.997.118
Autres produits opérationnels						4.713.171		800.026.473
Autres charges opérationnels				4.159.814			700.017.708	
Dotations aux amortissements	119.242.367			123.504.103			109.625.018	
Provision								
Pertes de valeur								
Reprise sur pertes de valeur et provisions								
Résultat opérationnel		530.745.866		0		959.974.971	0	616.374.864
Produits financiers		30.530.600				38.754.389		103.319.762
Charges financières	356.789.902			551.904.703			454.581.464	
Résultat financier				513.760.314		0	351.261.702	0
Résultat ordinaire (\$ et)			202.487.595	0		448.851.056	0	265.113.162
Éléments extraordinaires (produits) *								
Éléments extraordinaires (charges) *								
Résultat extraordinaire				0		0	0	0
Impôts exigibles sur résultats	58.847.774			108.006.319			85.893.185	
Impôts différés (variations) sur résultats				12.826.000				
Résultat NET DE L'EXERCICE		142.839.821		0		326.026.79	0	179.219.977



الملاحق رقم 02: ميزانية الأصول لسنة 2013
BILAN ACTIF PREVISIONNEL 2013 :

	2013		
	Montants Bruts	Amortissement provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIF NON COURANTS			
Esart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	121.500	24.300	97.200
Immobilisation Incorporelles			
Immobilisation corporelles	66.419.999	46.306.386	66.419.999
Terrains	213.368.079	550.753.689	167.061.692
Bâtiments	1.206.295.057		654.541.367
Autres immobilisations corporelles			
Immobilisations en concession			
Immobilisations en cours			
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalences			
Autres participations et créances rattachées			
Autres titres immobilisés	96.360.000		96.360.000
Prêts et autres actifs financiers non cours			
Impôts différés actif			
TOTAL ACTIF NON COURANTS	1.573.554.636	597.084.376	974.470.260
ACTIF COURANTS			
Stocks et encours	4.464.536.672		4.464.536.672
Créances et emplois assimilés	1.219.644.137		1.219.644.137
Clients	461.039.536		461.039.536
Autres débiteurs	208.210.776		208.210.776
Impôts et assirtilés			
Autres créances et emplois assimilés			
Disponibilités et assirtilés	4.150.000		4.150.000
Placements et autres actifs finances cours	544.819.529		544.819.529
Trésorerie			
TOTAL ACTIF COURANTS	6.932.300.652		6.932.300.652
TOTAL GENERAL ACTIF	8.603.855.288	597.084.376	7.996.670.912



البيان رقم 03 موازنة الإجمالي لسنة 2014
BILAN ACTIF PREVISIONNEL 2014 :

	2014		
	Montants Bruts	Amortissement provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIF NON COURANTS			
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			
Immobilisation incorporelles	121.500	36.450	85.050
Immobilisation corporelles			
Terrains	65.420.000		65.420.000
Bâtimens	213.368.079	46.306.437	167.061.643
Autres immobilisations corporelles	1.401.746.300	574.245.593	727.500.707
Immobilisations en concession	35.000.000		76.000.000
Immobilisations en cours			
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalences			
Autres participations et créances rattachées			
Autres titres immobilisés			
Prêts et autres actifs financiers non cours	86.350.000		86.350.000
Impôts différés actif			
TOTAL ACTIF NON COURANTS	1.844.006.879	720.988.479	1.123.018.399
ACTIF COURANTS			
Stocks et encours	5.443.636.103		5.443.636.103
Créances et emplois assimilés			
Clients	4.313.950.567		4.313.950.567
Autres débiteurs	955.747.342		955.747.342
Impôts et assimilés	396.878.440		396.878.440
Autres créances et emplois assimilés	1.014.796		1.014.796
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs finances courante	4.150.000		4.150.000
Trésorerie	495.218.032		495.218.032
TOTAL ACTIF COURANTS	11.910.995.280	0	11.910.995.280
TOTAL GENERAL ACTIF	13.454.401.159	720.988.479	12.733.412.679



البيان رقم 04 : موازنة الأصول لسنة 2015
BILAN (ACTIF) PREVISIONNELS 2015:

	2015	
	Montants Bruts	Amortissement provisions et pertes de valeurs
ACTIF NON COURANTS		Net
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif		
Immobilisation incorporelles	121.500	48.600
Immobilisation corporelles		
Terrains	66.420.000	66.420.000
Bâtimens	213.358.079	46.306.437
Autres immobilisations corporelles	4.175.549.532	620.290.535
Immobilisations en concession	76.000.000	76.000.000
Immobilisations en cours	45.000.000	45.000.000
Immobilisations financières		
Titres mis en équivalences		
Autres participations et créances rattachées		
Autres titres immobilisés		
Prêts et autres actifs financiers non cours	86.350.000	86.350.000
Impôts différés actif		
TOTAL ACTIF NON COURANTS	4.882.809.143	866.645.672
ACTIF COURANTS		
Stocks et encours	3.451.712.832	3.451.712.832
Créances et emplois assimilés		
Clients	3.526.838.167	3.526.838.167
Autres débiteurs	955.747.342	955.747.342
Impôts et assimilés	67.105.784	67.105.784
Autres créances et emplois assimilés	1.014.796	1.014.796
Disponibilités et assimilés		
Placements et autres actifs finances courants	4.150.000	4.150.000
Trésorerie	313.910.075	313.910.075
TOTAL ACTIF COURANTS	8.326.878.998	8.326.878.998
TOTAL GENERAL ACTIF	12.983.288.107	12.116.524.438



المعلق رقم 05: موازنة الخصوم لسنة 2013، 2014، 2015
 BILAN (BASSIF) PREVISIONNELS:

PASSIF	2016	2014	2013
CAPITAUX PROPRES:			
Capital émis	690.000.000	690.000.000	690.000.000
Capital non appelé			
Primes et réserves-Réserves consolidées (1)	16.291.337		
Ecart de réévaluation			
Ecart de déquivalence (1)			
Résultat net -Résultat net part groupe (1)	405.197.075	325.826.739	179.219.977
Autres capitaux propres Report à nouveau	1.402.836.967	1.093.301.565	914.081.588
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL 1	2.614.326.379	2.109.128.304	1.783.301.565
PASSIF NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	2.130.502.500	85.312.500	
Immobilisations (différées et provisionnées)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL 2	2.130.502.500	85.312.500	0
PASSIF COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	995.483.323	756.788.523	883.565.562
Impôts	121.265.700	57.175.284	3.277.645
Autres dettes	2.146.034.796	5.895.334.608	3.714.285.113
Trésorerie Passif	4.209.030.738	4.030.273.461	3.050.159.953
TOTAL 3	7.471.814.657	10.659.571.875	7.651.308.313
TOTAL PASSIF (1+2+3)	12.116.642.408	12.794.012.679	9.434.609.879



5.3. Critères d'évaluation des finances :

L'évaluation des finances de l'entreprise, élément pondéré à 50% dans la CRE est fondée quasiment sur le calcul d'un certain nombre de ratios regroupés par nature.

-Les ratios d' « équilibre », pondérés à :

- 25% dans l'examen des dossiers de court terme.
- 15% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Les ratios de « structure », pondérés à :

- 25% dans l'examen des dossiers de court terme.
- 15% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Les ratios d' « activité », pondérés à :

- 20% dans l'examen des dossiers de court terme.
- 10% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Les ratios de « rentabilité », pondérés à :

- 20% dans l'examen des dossiers de court terme.
- 10% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Le « prévisionnel », pondéré à :

- 10% dans l'examen des dossiers de court terme.
- 20% dans l'examen des dossiers en développement
- 50% dans l'évaluation des projets d'investissement.

5.3.1: Les ratios d'équilibre :

Trois ratios sont retenus dans l'appréciation de la trésorerie de l'entreprise :

-Le fonds de roulement, pondéré à 35% :

$$\text{Fonds permanents} / \text{Immobilisations nettes} \times 100 ;$$

-Les besoins en fonds de roulement, pondéré à 40% :

$$(\text{Actif circulant} - \text{Disponibilités}) / (\text{D.C.T} - \text{Dettes Financières}) \times 100 ;$$

-La trésorerie, pondérée à 25% :

Fonds de roulement / Besoin en fonds de roulement x 100 ;

5.3.2. Les ratios de structure :

Cinq ratios sont retenus dans l'appréciation de la structure de l'entreprise :

-Le degré d'amortissement, pondéré à 20% :

$$\text{Amortissements} / \text{Immobilisations brutes} \times 100 ;$$

-La structure de financement, pondéré à 20% :

$$\text{D.L.M.T} / \text{Capitaux permanents} \times 100 ;$$

(إيوت طويلة و مستدامة المدة)

-La liquidité générale, pondéré à 20% :

$$\text{Actif circulant} / \text{D.C.T} \times 100 ;$$

-Le risque liquidatif, pondéré à 30% :

$$\text{Actif net} / \text{Total bilan} \times 100 ;$$

-Le risque d'exploitation, pondéré 10% :

$$\text{Fonds de roulement} / (\text{Stocks} + \text{Réalizable}) \times 100 ;$$

(مخزونات + قيم صالحة)

5.3.3. Les ratios d'activité :

Cinq ratios sont retenus dans l'appréciation de l'activité de l'entreprise :

-Les délais clients, pondéré à 25% :

$$(\text{Clients} + \text{EAR} + \text{EENE}) / \text{Chiffre d'affaires (ttc)} \times 360 ;$$

الزايمة + الخصومات المتعلقة
+ الموردين المتكبره المدة
من غير المستحقة

-Les délais fournisseurs, pondéré à 25% :

$$(\text{Fournisseurs} + \text{EAP}) / \text{Achat (ttc)} \times 360 ;$$

-Le risque d'activité, pondéré 20% :

$$\text{Fonds de roulement} / \text{Chiffre d'affaires} \times 360 ;$$

-Le degré d'intégration frais de personnel, pondéré à 15% :

$$\text{Frais du personnel} / \text{Valeur ajoutée} \times 100 ;$$

-Le degré d'intégration des frais financiers, pondéré à 15% :

$$\text{Frais financiers} / \text{Valeur ajoutée} \times 100 ;$$

5.3.4. Les ratios de rentabilité :

Trois ratios sont retenus dans l'appréciation de la rentabilité de l'entreprise :

- La rentabilité financière, pondéré à 35% :
 $\text{Résultat net} / \text{Fonds propres nets} \times 100\%$;
- La rentabilité commerciale, pondéré à 40% :
 $\text{Résultat net} / \text{Chiffre d'affaires} \times 100\%$;
- La rentabilité économique, pondéré à 25% :
 $\text{E.B.E} / (\text{Total bilan} + \text{encours escompté}) \times 100\%$;

5.3.6. Le prévisionnel :

5.3.5.1. Financement à court terme :

Il sera question de mesurer la probabilité de réalisation des prévisions à court terme de l'entreprise en regard de :

- Ses capacités techniques installées.
- Ses plans de charges et carnet de commandes.

5.3.5.2. Financement à moyen et long terme :

L'évaluation du projet d'investissement est liée au type de projet : Création, extension ou développement

A. Création et extension (augmentation des capacités de production) :

- Calcul de la valeur actuelle nette
- Calcul du taux de rendement interne.
- Détermination des délais de récupération/remboursement.
- Introduction des études de sensibilité.
- Ratio autonomie financière.
- Capacité de remboursement
- Ratio d'endettement (uniquement pour l'extension)

B. Développement (amélioration des moyens) :

- Activité/Résultats antérieurs
- Capacités de production
- Plans des charges
- Carnet de commandes

5.3.9. Hiérarchisation de l'information financière :

L'utilisation de la méthode des ratios constitue l'essentiel de la partie réservée à l'analyse financière de l'entreprise.

Aussi, un ratio n'ayant de signification que si son évolution et celles des ratios du même critère est appréciée dans le temps, une hiérarchisation de l'information financière tenant compte de la pertinence et de l'actualité des données fournies est retenue :

-Entreprise disposant de trois bilans :

Situation financière n-1, taux de pondération 50%

Situation financière n-2, taux de pondération 30%

Situation financière n-3, taux de pondération 20%

-Entreprise disposant de deux bilans :

Situation financière n-1, taux de pondération 80%

Situation financière n-2, taux de pondération 40%

6. Grille de cotation :

6.1. Critères activité et management :

La notation des différents critères relatifs à l'activité et au management renvoie le positionnement de l'entreprise à des qualificatifs qui sont autant de niveaux de contrôle des notes respectives attribuées.

Critères	Correspondance					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Conjoncture	Excellente Conjoncture	Très Bonne Conjoncture	Bonne Conjoncture	Conjoncture Instable	Mauvaise Conjoncture	Très Mauvaise Conjoncture
Sous-secteur	Sous-secteur De Référence	Sous-secteur Solide	Sous-secteur Valide	Sous-secteur Menacé	Sous-secteur En déclin	Sous-secteur En Perdition
Marché	Entreprise Dominante	Entreprise Compétitive	Entreprise Résistante	Entreprise Fragile	Entreprise Insignifiante	Entreprise En Dérive
Projet	Stratégique	Compétitif	Viable	Aléatoire	Doutaux	Défaillant
Perspectives	Perspectives Sûres	Perspectives Favorables	Perspectives Modérées	Perspectives Incertaines	Mauvaises Perspectives	Aucune Perspective
Ressources	Ressources Exceptionnelles	Ressources Prouvées	Ressources Acceptables	Ressources Insuffisantes	Ressources Déficiantes	Sans Ressources

الملحق رقم 07: نسب النشاط والإدارة للمؤسسة

Juridique	Juridiquement Parfaite	Juridiquement Conforme	Juridiquement Valable	Juridiquement Vulnérable	Juridiquement Défaillante	Juridiquement Sinistrée
Gestion managériale Gestion de projet	Gestion Exemplaire	Gestion Dynamique	Bonne Gestion	Gestion Courante	Mauvaise Gestion	Non-Gestion

6.2. Critères financiers :

Les résultats des ratios financiers s'incrudent dans les grilles de cotation à l'intérieur de fourchettes prédéterminées.

S'il est utile de rappeler que les ratios doivent être évalués dans le temps, il est tout aussi utile de rappeler qu'ils doivent également être rapprochés de la norme admise dans le créneau d'activité objet examiné.

Les arbitrages et compromis introduits nécessairement dans la délimitation des différentes fourchettes, ne doivent pas dispenser l'analyste d'apporter les commentaires indispensables à chaque cas étudié.

Ratios de trésorerie	Fourchettes					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Fonds de Roulement	Sup à 1,2	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 0,9 Inf à 1	Sup à 0,8 Inf à 0,9	Inf à 0,8
Besoins en fonds de Roulement	Inf à 0,8	Sup à 0,8 Inf à 0,9	Sup à 0,9 Inf à 1	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1,2
Trésorerie	Sup à 1,3	Sup à 1,2 Inf à 1,3	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 0,9 Inf à 1,1	Trésorerie négative

Ratios de structure	Fourchettes					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Degré d'amortissement	Inf à 10%	Sup à 10% Inf à 20%	Sup à 20% Inf à 40%	Sup à 40% Inf à 60%	Sup à 60% Inf à 80%	Sup à 80%
Structure de Financement	Inf à 35%	Sup à 35% Inf à 45%	Sup à 45% Inf à 55%	Sup à 55% Inf à 65%	Sup à 65% Inf à 75%	Sup à 75%
Liquidité Générale	Sup à 1,2	Inf à 1,2 Sup à 1,1	Inf à 1,1 Sup à 1	Inf à 1 Sup à 0,9	Inf à 0,9 Sup à 0,8	Inf à 0,8
Risque Liquidatif	Sup à 30%	Sup à 25% Inf à 30%	Sup à 20% Inf à 25%	Sup à 15% Inf à 20%	Sup à 10% Inf à 15%	Inf à 10%
Risque d'exploitation	Sup à 30%	Sup à 25% Inf à 30%	Sup à 20% Inf à 25%	Sup à 10% Inf à 20%	Sup = 0% Inf à 10%	FR < 0

الملحق رقم 08: نسب المردودية والهيكلة

Ratios d'activité et de gestion	Fourchettes					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Délais Clients	Inf à 15 jrs	Sup à 15 jrs Inf à 30 jrs	Sup à 30 jrs Inf à 45 jrs	Sup à 45 jrs Inf à 60 jrs	Sup à 60 jrs Inf à 75 jrs	Sup à 75 jrs
Délais Fournisseurs	Sup à 75 jrs	Inf à 75 jrs Sup à 60 jrs	Inf à 60 jrs Sup à 45 jrs	Inf à 45 jrs Sup à 30 jrs	Inf à 30 jrs Sup à 15 jrs	Inf à 15 jrs
Risque d'activité	Sup à 120 jrs	Inf à 120 jrs Sup à 90 jrs	Inf à 90 jrs Sup à 60 jrs	Inf à 60 jrs Sup à 30 jrs	Inf à 30 jrs Sup à 0	FR négatif
Intégration frais De personnel	Inf à 25%	Inf à 30% Sup à 25%	Inf à 35% Sup à 30%	Inf à 40% Sup à 35%	Inf à 45% Sup à 40%	Sup à 45%
Intégration frais Financiers	Inf à 15%	Inf à 20% Sup à 15%	Inf à 25% Sup à 20%	Inf à 30% Sup à 25%	Inf à 35% Sup à 30%	Sup à 35%

Ratios de rentabilité	Fourchettes					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Rentabilité Financière	Sup à 11%	Inf à 11% Sup à 8%	Inf à 6% Sup à 5%	Inf à 5% Sup à 2%	Inf à 2% Sup à 0%	Résultat négatif
Rentabilité Commerciale	Sup à 20%	Inf à 20% Sup à 15%	Inf à 15% Sup à 10%	Inf à 10% Sup à 5%	Inf à 5% Sup à 0%	Résultat négatif
Rentabilité Économique	Sup à 30%	Inf à 30% Sup à 25%	Inf à 25% Sup à 20%	Inf à 20% Sup à 15%	Inf à 15% Sup à 0%	E.B.E Négatif

Ratios de rentabilité	Fourchettes					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Ratio de solvabilité	Sup à 45%	Inf à 45% Sup à 35%	Inf à 35% Sup à 30%	Inf à 30% Sup à 25%	Inf à 25% Sup à 20%	Inf à 20%
Ratio d'endettement	Sup à 70%	Inf à 70% sup à 60%	Inf à 60% Sup à 50%	Inf à 50% sup à 40%	Inf à 40% Sup à 30%	Sup à 30%
Capacité de remboursement	Inf à 2,5	Sup à 2,5 Inf à 3	Sup à 3 Inf à 3,5	Sup à 3,5 Inf à 4	Sup à 4 Inf à 4,5	Sup à 4,5
Délais de Récupération l'Emprunt	Inf à 4 ans	Sup à 4 ans Inf à 5 ans	Sup à 5 ans Inf à 6 ans	Sup à 6 ans Inf à 7 ans	Sup à 7 ans Inf à 8 ans	Sup à 8 ans
Délais de Récupération l'Investissement	Inf à 6 ans	Sup à 6 ans Inf à 7 ans	Sup à 7 ans Inf à 8 ans	Sup à 8 ans Inf à 9 ans	Sup à 9 ans Inf à 10 ans	Sup à 10 ans
Taux de rendement interne	Tx d'act. +8%	Tx d'act. +6%	Tx d'act. +4%	Tx d'act. +2%	Tx d'act.	TR < Tx d'act.
Ratio de rentabilité	Inf à 20%	Sup à 20% Inf à 30%	Sup à 30% Inf à 50%	Sup à 50% Inf à 70%	Sup à 70% Inf à 90%	Sup à 90%

الملاحق رقم 09: نسب النشاط والتسيير والربحية

7. Dispositions diverses :

- La cote du risque emprunteur est révisée en situation normale une fois par an. Le client doit pour ce faire régulièrement remettre ses états financiers.
- Hormis les entreprises relevant de dispositifs particuliers et celles non-astreintes à la production de documents normalisés, toutes les entreprises clientes doivent être cotées.
- La cotation du risque ne concerne que les entreprises ayant bouclé au moins un exercice comptable.
- La cotation finale du risque est arrêtée par le groupe régional d'exploitation pour les dossiers qui relèvent de ses pouvoirs d'engagement. Les directions centrales sont chargées d'arrêter celles des dossiers relevant des pouvoirs d'un comité de crédit central et plus.

8- Segmentation de la cote de risque :

Une segmentation particulière à l'intérieur des classes de risque 2, 3 et 4 a été introduite à l'effet de conférer une meilleure pertinence des notes obtenues.

Cote du Risque	Note	Fourchette	Position
CRE < 1,5	1	-	-
1,5 ≤ CRE < 2,5	2	1,5 ≤ CRE < 1,8	A
		1,8 ≤ CRE < 2,2	B
		2,2 ≤ CRE < 2,5	C
2,5 ≤ CRE < 3,5	3	2,5 ≤ CRE < 2,8	A
		2,8 ≤ CRE < 3,2	B
		3,2 ≤ CRE < 3,5	C
3,5 ≤ CRE < 4,5	4	3,5 ≤ CRE < 3,8	A
		3,8 ≤ CRE < 4,2	B
		4,2 ≤ CRE < 4,5	C
4,5 ≤ CRE < 5,5	5	-	-
CRE > 6	6	-	-

الملحق رقم 10: جدول القرض التفصيلي